شواهد الفرزدق النحوية في كتاب سيبويه

إعداد

الدكتور/ لؤي عمر بدران

أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية، جامعة زايد

الدكتورة/ سناء المجايدة

أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية، جامعة زايد

الملخص

هذه دراسة موسومة بـِ شواهد الفرزدق النحوية في كتاب سيبويه، يحاول فيها الباحث الوصول إلى مدعاة سيبويه الاستشهاد بشعر الفرزدق في كتابه، من خلال تحديد المسائل النحوية، ومناقشتها، ومدى قربها من الحدود النحوية، ومن التراكيب النحوية الأشيع في الدرس النحوي، فجاءت في مهاد وقسمين أساسيين، يناول المهاد معنى الشاهد لغة واصطلاحا، وأنواعه، ومنزلة الفرزدق بوصفه شاعرا يخرج عن الحد النحوي، ومنزلة كتاب سيبويه.

وعلى الجانب الآخر ما زال كتاب سيبويه اللبنة الأولى التي أُسس عليها علم النحو العربي، وهو يعلم علم اليقين أن شواهد الفرزدق الشعرية هي أقرب ما تكون معينا إليه في رحلة كتابه، لا سيما فيما يُحمل على أكثر من تأويل ومحمل.

وجُرّد القسم الأول منها إلى تصنيف المسائل النحوية، ومناقشتها وفق منهج إحصائي تطبيقي تحليلي، يناقش ماهيتها، في حين اتجه القسم الثاني من الدراسة وجهة إحصائية رقمية، بغية الوصول إلى القيمة الحقيقة لشواهد الفرزدق على نحو أدق، وانتهت الدراسة إلى خاتمة، وعدة نتائج وتوصيات.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن شواهد الفرزدق في كتاب سيبويه من أكثر الشواهد الشعرية النحوية في كتاب سيبويه، إذ اقتربت من تسعة وخمسين شاهدا، ولم تتفوق شواهد الفرزدق الشعرية في كتاب سيبويه على مستوى الحجم والإحصاء فحسب، بل تفوقت على مستوى نوع المسائل النحوية، كما وجد سيبويه في شواهد الفرزدق ملاذا لما يحتمل أكثر من وجه في المسائل النحوية، وجاءت هذه الدراسة لتؤكد تلك المقولات النمطية، التي نعتبرها من المبالغات، من مثل: لولا الفرزدق لذهب ثلث العربية، وقولته: علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا، إذ أثبتت هذه الدراسة أن الفرزدق استحق هاتيك المقولات، ولم تكن من باب المبالغات.

الكلمات المفتاحية: شواهد، النحو، الفرزدق، الكتاب، سيوبيه.

Abstract:

Al-Farazdaq’s Grammatical evidence in Sibuye's book

This is a study marked by the Al-Farazdaq’s Grammatical evidence in Sibuye's book, in which the scholar attempts to reach Sibuye's claim to cite Al-Farazdaq’s poetry in his book, by identifying and discussing grammatical issues, and how their proximity to grammatical boundaries, and the most common grammatical structures in the grammar lesson. It is described in Al Mahad and two main sections, Al Mahad dealing with the meaning of the witness as language and idiom, and its genres, and the status of Al-Farazdaq as a poet outside the grammatical limits, and the status of the book of Sibuye’s book.

On the other hand, the book of Sibawayh is still the main basis for the general knowledge of grammar, as this science relied on it a lot, and he knows with certainty that Al-Farazdaq’s poetic evidence is the closest thing to him that will be a guide to him in the journey of his book, especially in what is interpreted in more than one way.

The first section of it was abstracted to classify grammatical issues and discussed them according to an applied statistical analytical approach, discussing what they are, while the second section of the study directed the direction of a numerical statistical point, to reach the true value of Al-Farazdaq's evidence in a more accurate manner. The study concluded with a conclusion, and several results and recommendations .

The research highlights that Al-Farazdaq's verses in Sibawayh's Book are a significant poetic and grammatical reference, totaling fifty-nine instances. These verses stand out not only in quantity but also in addressing diverse grammatical topics. Al-Farazdaq's contributions in Sibawayh's work serve as a versatile resource in exploring various grammatical possibilities. This study validates and supports the hyperbolic assertions about Al-Farazdaq's influence on Arabic language preservation, such as claims that without him, a third of

Arabic would have vanished. The conclusion affirms Al-Farazdaq's contributions as genuine and not mere exaggerations.

Keywords: Evidence, Grammar, Al- Farazdaq, The book, Sibawayh.

مقدمة:

استقرت هذه الدراسة في شواهد الفرزدق النحوية في كتاب سيبويه، بغية الوصول إلى القيمة الحقيقية لهذه الشواهد في الكتاب النحوي الأول، فجمعت بين عالمين مبرزين: الفرزدق بوصفه الشاعر الخارج عن قانون النحو وحده، وسيبويه بوصفه من الأوائل الذين كتبوا كتابا في النحو العربي، فمن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة التي تجمع بين ما عليه أن يقول، وما عليه أن يتأوّل.

والمعروف عن الفرزدق أنه يتعسف في الألفاظ، ويخرج عن حدود النحو، ولذلك تحاول الدراسة أن تبين مدى دقة هذه الأحكام، وصولا إلى الأسباب التي دعت سيبويه إلى الاتكاء على شواهد الفرزدق النحوية في كتابه، فقد عرف عن الفرزدق أنه يأنس إلى الغريب أيضا، وقد استحال ذلك سلوكا فيه على ما يبدو، ومع كل هذا نجد شواهده الشعرية قد عجت بها كتب النحاة، وكتب المعاجم على اختلافها، مما يعني أن الفرزدق لا يقول لأجل النأي بنفسه عمّا هو مألوف، لا سيما أنه شاعر يجيد الابتكار في التراكيب والسياقات النحوية التي هي ميدان هذه الدراسة.

وعلى الجانب الآخر ما زال كتاب سيبويه اللبنة الأولى التي أُسس عليها علم النحو العربي، وهذا معلوم للقاصي والداني من أهل العلم، وهو يعلم علم اليقين أن شواهد الفرزدق الشعرية هي أقرب ما تكون معينا إليه في رحلة كتابه، لا سيما فيما يُحمل على أكثر من تأويل ومحمل، وأيا ما كان القول، فقد جُرّدت الدراسة إلى مهاد وقسمين أساسيين، تناول المهاد معنى الشاهد لغة واصطلاحا، وكذلك أنواع الشاهد النحوي، والحديث باقتضاب عن منزلة الفرزدق وسيبويه وفضائل كل منهما في الدرس النحوي.

أما القسم الأول الموسوم بـ شواهد الفرزدق الشعرية في كتاب سيبويه ومسائلها النحوية، فعمل على تصنيفها ومناقشتها وتبيين مدعاة الاستشهاد بها، إذ جاءت في تسع وأربعين مسألة نحوية، فكان

هذا الفصل أقرب إلى التطبيق النحوي من حيث مناقشة سيبويه لتلك المسائل، بمعنى اعتماده منهجا تطبيقيا.

وأما القسم الثاني الموسوم بـ قراءة إحصائية في شواهد الفرزدق النحوية وغيره في كتاب سيبويه، فتوجه وجهة إحصائية رقمية لكل شواهد الفرزدق الشعرية في كتاب سيبويه وسواه، بغية الوصول إلى القيمة الحقيقية لهذه الشواهد، من خلال المقارنة الإحصائية بين شواهد الفرزدق وشواهد الشعراء الآخرين، وقد اعتمد هذا القسم على المنهج الإحصائي.

ولعله من الملاحظ اعتماد الباحث غير طبعة من ديوان الفرزدق بغية التأكد من رد أشعاره إليه، وألاّ يُكتفى بتوثيق شعر الفرزدق من كتاب سيبويه، وخلصت الدراسة إلى خاتمة تضمنت وصفا مقتضبا لها، وذُيّلت ببعض النتائج والتوصيات.

تمهيد:

1- معنى الشاهد النحوي

الشاهد لغة: الشهادة هي الخبر القاطع، نقول: شهد الرجل على كذا، وشهد شهودا أي حضره فهو شاهد. (الجوهري، 1979، ص. 494)

ومما جاء في اللسان: الشهادة خبر قاطع، وشهد فلان على فلان بحق فهو شاهد، والمشاهدة المعاينة، واستشهدت على كذا فشهد عليه، واستشهدت فلانا على فلان: إذا سألته إقامة شهادة (ابن منظور، د.ت.)، وكذا جاء في المعجم الوسيط: الشاهد من يؤدي الشهادة، والشاهد الدليل (إبراهيم أنيس وآخرون، 2004، ص. 497)، وهذه المعاني تدور في معين واحد هو الدليل.

الشاهد النحوي اصطلاحا: يُعَرَّفُ الاستشهاد على أنه الاحتجاج وإثبات "صحة قاعدة، أو استعمال كلمة أو تركيب، بدليل نقلي صح سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة. (الأفغاني، 1978، ص. 17)

والشواهد هي: "الجزيئات التي يؤتى بها لإثبات القواعد النحوية والألفاظ اللغوية من كلام الله تعالى، وحديث رسوله صلى الله عليه سلم، ومن كلام العرب الموثوق بعربيتهم" (الزبيدي، 1965م، ص.72)

وتدور معاني الشاهد االنحوي والاستشهاد النحوي في فضاء واحد، في غير مصنف معجمي، ومن ذلك ما نجده في معجم المصطلحات النحوية والصرفية، الذي يعرف الاستشهاد النحوي بأنه

"الاحتجاج للرأي أو المذهب، أي أنْ يأتي النحوي لما يقول بشاهد شعري أو نثري من القول المعتمد الموثق ليؤيّده ويدعمه، والاستشهاد لا يكون إلا بالقرآن الكريم، وبما يصح من الأحاديث الشريفة، وبكلام العرب شعرهم ونثرهم، شريطة أن يكون القائل من عصور الاحتجاج". (اللبدي، 1952، ص. 119)

ويبدو من هذا التعريف أنه يحدد مصادر الاستشهاد، ويقتصره على أهل عصور الاحتجاج الذين يوثق بعربيتهم ويُستشهد بكلامهم وهم "عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى أواخر القرن الرابع" (اللبدي، 1952، ص. 119)، ويخلص إلى أن الشاهد النحوي، كما هو وارد في المظان النحوية، "يكون آية قرآنية أو بيتا من الشعر أو قولا سائرا" (اللبدي، 1952، ص. 120)، وهذا يأخذنا لاحقا إلى مسألة أنواع الشاهد النحوي.

وبناء على الفهم اللغوي والاصطلاحي لمفهوم الشاهد، نجد إجابة للسؤال: لماذا يحتاج النحاة إلى الشاهد النحوي الشعري؟ إذ إن الحاجة إليه تتبدى بجلاء، في أنه يدعم رأيا يتبناه النحوي بالحجة الدامغة التي يستقيم بها القول.

2- أنواع الشواهد النحوية

تعددت أنواع الشواهد النحوية في مصنفات النحو المتقدمة، ومنها كتاب سيبويه، بناء على المصدر الذي أُخذت منه، وقد جُرِّدَ أهمها إلى ما هو آت:

1- القرآن الكريم، فالقرآن الكريم إنما نزل باللغة العربية، وقد استمد النحاة شواهدهم النحوية منه، فلغة القرآن "أفصح أساليب العربية على الإطلاق، وإن الكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر". (الفراء، 1955م، ص. 14)

2- الحديث النبوي الشريف، ومع أن لغة الحديث النبوي فيها من فصيح اللسان العربي المحكم، إلا أن النحاة لم يستمدوا شواهدهم النحوية منه بشكل كبير، ولو كان هذا لانعكس في تعليمية النحو بشكل أفضل لا سيما ما يحتمله الحديث في لغته من تأويل في الإعراب والمعنى وهذا لا يناقض ألبتة قضايا النحو التي لطالما قام الكثير منها على التأويل والتقدير والإضمار والحذف وسوى ذلك مما نعلم، إلا أننا نجد في الحديث النبوي الشريف بوصفه شاهدا نحويا ما لم يكن بالصورة المرجوة المبتغاة، وفي ميدان النحو سكت "علماء المرحلة الأولى عن الاستدلال بالحديث، ولم يشذ منهم أحد؛ لأنه وقع في

بعض الأحاديث شيء من الأساليب والتراكيب غير الجارية على ما شاع من الاستعمال العربي، وقد لجأ النحاة إلى تأويلها". (جفال، 1997، ص. 112)

3- الشعر، وقد استمد النحاة شواهدهم النحوية منه بشكل كبير، ولا يكاد يخلو مصنف نحوي متقدم من عشرات، بل مئات الشواهد الشعرية، فكان منه الشعر المنسوب لقائله، ومنه غير المنسوب لقائل، ولم يقتصر الاستشهاد بالشعر على المصنفات النحوية فحسب، بل نجده قد طغى أيضا على الشواهد اللغوية المعجمية في أمات المعاجم العربية التي عجت به، فالشعر كان الأكثر شيوعا في هاتيك الكتب، بوصفه شاهدا نحويا؛ ذلك لما يتبوّأ عند العرب من منزلة، فالشعر "ديوان العرب، وخزانة حكمتها، ومستنبط آدابها، ومستودع علومها". (العسكري، 1952، ص. 104)

ولعل مرد شيوع الشواهد الشعرية في مصنفات النحو المتقدمة هو إيمان النحاة بها لغايات المحاججة، ومن ثم إيمان العامة بها، ولربما نتزيد القول قليلا، إن رددنا ذلك إلى هيمنة الشعر على النحو العربي، الذي وجد في الأول ما يثبت التقعيد النحوي، وكثيرا ما نجد النحاة يستشهدون بشعر غير منسوب لقائل، ولربما كان هذا الشعر غير المنسوب من صنع النحاة أنفسهم لإثبات الحجة، بمعنى أنه شيء يصنعه النحويون ليعرفوك كيف مجراه، حتى وقع في شعر: قال الشنتمري:" وكان المبرد يرد هذا، ويزعم أن الرواية فيه: وما عهدي كعهدك يا أماما.. قال مسألته في الرواية الأولى: وما عهدي بك يا أماما، فذكر أن النحويين صنعوها، ولهذا نظائر ليس هذا الموضع شرحها". (البغدادي، دت، ص. 321)

3- منزلة الفرزدق وشاهده الشعري

الفرزدق بفتح الفاء والراء وسكون الزاي وفتح الدال، وهو لقب أُطلق عليه، ويعني قطع العجين، واحدها فرزدقة، وإنما لقب به لأنه كان جهم الوجه (ابن خلكان، 1978، ص. 99)، واسمه أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة بن مجاشع بن دارم التميمي، وهو صاحب جرير في النقائض. (ابن خلكان، 1978، ص. 86)

وللفرزدق سهمة كبيرة في الشعر العربي، وفي توليد المعاني وابتكارها، مما جعله من الشعراء المبرزين عند العرب، والناظر في شعره يكاد يلمح قاموسا لغويا متكاملا، صنعه الفرزدق من خلال عبقريته اللغوية.

وفضل الفرزدق في الشاهد النحوي واللغوي، له سهمته الكبيرة أيضا، ففي معجم لسان العرب مثلا، نجد ابن منظور قد استعان بثلاثمئة وعشرين شاهدا شعريا للفرزدق (حمدان، 2018، ص. 29)، مسجلا بذلك حضورا معجميا كبيرا، هذا على مستوى المعاجم، وعلى المستوى النحوي، نجد الكثير من المظان النحوية قد عجت بشواهده الشعرية، وفي طليعتها كتاب سيبويه، ميدان هذه الدراسة، إذ تسيدت شواهده فيه على شواهد الشعراء الآخرين (حمدان، 2018، ص. 25-31)، فيبدو أن قولة الفرزدق التي خاطب بها النحاة، وهو يحاور عبد الله بن أبي إِسْحَاق: "علينا أَن نقُول وَعَلَيْكُم أَن تتأولوا" (البغدادي، 1997، ص. 145)، قد دارت في مخيال سيبويه، ولم يستطع التحرر منها، فلزمته في كتابه.

والفرزدق من الطبقة الأولى من الإسلاميين، وكان أشعر من جرير عامة، في حين كان جرير أشعر منه خاصة (الجمحي، 2001، ص. 111)، وفي فضله قالوا:"قال عمر بن يزيد الأسدي: وسمعت يونس يقول: ما كان في البصرة مولّد مثله" (الجمحي، 2001، ص. 117)' ومن ذلك أيضا، كان "الفرزدق أكثرهم مُقَلَّدا، والمقلد البيت المستغني بنفسه، المشهور، الذي يُضرَب به المثل" (الجمحي، 2001، ص. 120)، فالفرزدق والقول لابن رشيق: "كان شاعر زمانه ورئيس قومه، لم يكن في جيله أطرف منه نادرة، ولا أعرب مدحا، ولا أسرع جوابا". (القيرواني، 1936، ص. 55)

4- منزلة سيبويه وكتابه

هو عمرو بن عثمان بن قَنبَر مولى بني الحارث بن كعب بن عمرو بن عُلَة بن جلْد بن مالك بن أُدد، أخذ عن الخليل بن أحمد ولزمه، وسيبويه هو لقبه فـ(سي) تعني ثلاثين، و (ويه) تعني رائحة، فصار معناه: ثلاثين رائحة. (الزبيدي، 1984، ص. 66)

ومن فضله في النحو قول الأخفش سعيد بن مسعدة: "كان سيبويه إذا وضع شيئا من كتابه عرضه عليّ، وهو يرى أني أعلم منه – وكان أعلم مني – وأنا اليوم أعلم منه". (الزبيدي، 1984، ص. 67)

ومن ذلك قول أبي إسحاق الزجاج:"إذا تأملت الأمثلة من كتاب سيبويه تبيّنت أنه أعلم الناس باللغة". (الزبيدي، 1984، ص. 72)

وفي فضل كتابه ما نجده في القول: "وكان كتاب سيبويه لشهرته وفضله علما عند النحويين، فكان يُقال بالبصرة: قرأ فلان الكتاب، فيُعلَم أنه كتاب سيبويه، وقرأت نصف الكتاب ولا يُشَكُّ أنه كتاب

سيبويه، وكان محمد بن يزيد المبرد إذا أراد مريد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه يقول له: هل ركبت البحر؟ تعظيما له واستصعابا لما فيه، وكان المازني يقول: من أراد أن يعمل كبيرا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي". (السيرافي، 1966، ص. 40)

وأيا ما كان القول، فقد تعدد الثناء والإطراء على سيبويه وكتابه، فالناظر في كتابه "يجده ضم معظم علوم العربية من نحو وصرف وأصوات لغوية وبلاغة وغيرها، فالقول باعتباره كتاب نحو فقط لا أظنه إلا من قبيل هذا التغليب" (القوزي، 1980، ص. 79)، فالكتاب يعتبر أول موسوعة عربية جامعة للمعارف اللغوية والنحوية في شتى نواحيها، وقد امتاز بالدقة وصدق الرواية وإسناد كل رأي إلى صاحبه كالخليل، ويونس الذي قال عنه بعد أن نظر في الكتاب، ورأى حكايته: يجب أن يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل فيما حكاه عنه، كما صدق فيما حكى عني". (القوزي، 1980، ص. 88)

ولعله من الملاحظ أن سيبويه استضاء "بمناهج القياس والاستقراء دون الوقوف عند المفهوم الجزئي المحدود لبعض مسائل النحو، مثلما كان الحال عليه عند السابقين". (القوزي، 1980، ص. 84)

وبناء على ما سبق نجد أن للفرزدق ولسيبويه منزلة كبيرة في الدرس اللغوي والنحوي العربي، وفيما سيلحق من هذه الدراسة سيجُرد إلى تقصي وتتبع شواهد الفرزدق الشعرية في كتاب سيبويه، ليصار إلى تصنيف مسائلها النحوية، ومناقشتها، لعلنا نصل إلى مدعاة استشهاد سيبويه بها، والبحث في مدى تداولها ودورانها في الكتاب، مقارنة مع الشواهد النحوية الأخرى في كتاب سيبويه.

القسم الأول: شواهد الفرزدق الشعرية في كتاب سيبويه ومسائلها النحوية

اقتربت شواهد الفرزدق الشعرية في كتاب سيبويه من تسعة وخمسين شاهدا، حاجج بها سيبويه رواده من متعلمي النحو، في أول كتاب يقعد فيه للنحو العربي بشكل علمي، وقد اقترنت هاتيك الشواهد بما هو آت من المسائل:

المسألة الأولى: تعدية الفعل

يدرج سيبويه هذه المسألة تحت باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين "وذلك قولك: أعطى عبدُ اللهِ زيداً درهماً، وليس كل الفعل يُفعل به هذا، كما أنه ليس كل فعل يتعدى الفاعل ولا يتعدى إلى مفعولين" (سيبويه، 1988، ص. 39)، وهو يقصد أنه ليس كل فعل يتعدى إلى مفعولين، مستشهدا بقول الفرزدق:

منّا الّذي اختير الرجالَ سماحةً وجوداً إذا هبَّ الرياحُ الزعازعُ (الفرزدق،،1936، ص. 516)

فنصب (الرجال) بعد أن حذف الجار وعدّى الفعل، إذ القول هو: منّا الذي اختير من الرجال.

فشاهد الفرزدق ها هنا يحتاج إلى تقدير المحذوف (مِن).

المسألة الثانية: المد في جمع التكسير

يقول سيبويه:" وربما مدّوا، مثل مساجد ومنابر، فيقولون: مساجيد، ومنابير، شبهوه بما جُمع على غير واحدة في الكلام" (سيبويه، 1988، ص. 28)، ويستشهد بقول الفرزدق:

تَنفِي يَدَاها الحَصَى فِي كلِّ هاجرةٍ نفيَ الدّراهِمِ تَنقاد الصّيارِيفِ (الفرزدق،،1936، ص. 571س)

فسيبويه يقيسه على قول الفرزدق في (صياريف)، وقول الفرزدق في شاهده على غير المعتاد.

ويعلق ابن جني على قول الفرزدق: نفي الدراهيم تنقاد الصياريف، إنما " أراد الصيارف، فأشبع الكسرة، فتولد عنها ياء، فأما الدارهيم فلا حجة فيه، لأنه يجوز أن يكون جمع دراهم، وقد نطقت به العرب". (ابن جني، 1999، ص. 40)

المسألة الثالثة: حذف التاء في الفعل، والهاء من الاسم

ومن ذلك ما يقوله سيبويه:"واعلم أن من قال: ذهبَ نساؤك، قال: أذاهبٌ نساؤك؟ ومن قال: (فمن جاءه موعظة من ربه) (القرآن الكريم، البقرة: 257)، قال: أجائيَّ موعظة؟ تذهب الهاء ها هنا كما تذهب التاء في الفعل". (سيبويه، 1988، ص. 43)

ويسستشهد سيبويه بقول الفرزدق(سيبويه، 1988، ص. 44)، على هذه المسألة:

وكُنَّا وَرِثناه على عَهدِ تُبَّعٍ طويلاً سواريه شديداً دعائمُه (الفرزدق،،1936، ص. 765)

فقد حذف الهاء من "طويلة" و "شديدة"، إذ أصل القول هو: طويلة سواريه شديدة دعائمه.

فشاهد سيبويه جاء على تقدير شيء محذوف وهو الهاء.

المسألة الرابعة: حذف اسم لكن إذا جاء ضميرا.

ومنه ما رواه الخليل لسيبويه أنه سمع ناسا يقولون:" إنّ بك زيدٌ مأخوذٌ، فقال: هذا على قوله: إنّه بك مأخوذٌ، وشبهه بما يجوز في الشعر " (سيبويه، 1988، ص. 135)،

وقياس هذا عند سيبويه شاهده (سيبويه، 1988، ص. 135)، في قول الفرزدق:

فلو كُنتَ ضبّياً عرفتَ قرابتي ولكنَّ زنجيٌّ عظيم المشافرِ(الفرزدق،،1936، ص. 481)

فقياسا على قول الخليل، يكون زنجيٌّ خبر لكن المرفوع على تقدير، ولكنك زنجياً، فحذف اسم لكن الكاف. فشاهد الفرزدق يحتمل الحذف وتقدير المحذوف، وهو مما يجوز في الشعر.

المسألة الخامسة: النصب على الاختصاص تعظيما وفخرا.

ومن ذلك قولنا: " إنّا معشرَ العربِ نفعلُ كذا وكذا، كأنه قال: أعني، ولكنه فعلا يظهر ولا يستعمل، كما لم يكن ذلك في النداء؛ لأنهم اكتفوا بعلم المخاطب، وأنهم لا يريدون أن يحملوا الكلام على أوّله، ولكنّ ما بعده محمول على أوّله ". (سيبويه، 1988، ص. 233)، وقول سيبويه: كأنه قال: أعني، يقصد كأن القول: أعني معشرَ العرب، فقد حُمل الاختصاص على النصب مثلما يكون في النداء، ويحتج سيبويه بقول الفرزدق. (سيبويه، 1988، ص. 234)،

ألمْ ترَ أنّا بني دارمٍ زُرارةُ مِنَّا أبو مَعبَد (الفرزدق،،1936، ص. 202)

فاختصاص الاسم يعرف عليه؛ فجاءت: بني دارم منصوبة على الاختصاص تعظيما وفخرا، والشاهد في قول الفرزدق يحتاج إلى تقدير قول: أعني بني درام.

المسألة السادسة: الفاصل بين المضاف والمضاف إليه.

وهو ما يسميه سيبويه بالفاصل بين الجارّ والمجرور، وسيبويه لا يجوّز لنا القول فيه إلا في الشعر، إذ لا يجوز أن تقول: يا سارقَ الليلةَ أهلَ الدار، إلا في الشعر كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور، فإن نونت، والقول لسيبويه، قلت: يا سارقاً الليلةَ أهلَ الدارِ، كان حدّ الكلام أن أهل الدار على سارقٍ منصوبا (سيبويه، 1988، ص. 176)، فسيبويه يرى في ذلك كراهية وقبحا، وإن نونت سارقاً أصبحت بمنزلة الفعل، فتنصب أهل، ويستشهد سيبويه بقول الفرزدق: (سيبويه، 1988، ص. 180)

يا مَن رأى عارضاً أُسَرُّ بِه بَينَ ذراعَيْ وجبهةِ الأسدِ: (الفرزدق،،1936، ص. 215)

ففصل الفرزدق بين المضاف والمضاف إليه بلفظ"وجبهة"، والحدّ هو أن يُقال قياسا على رأي سيبويه: بين ذراعي الأسد وجبهته، والشاهد الشعري جاء على غير الأصل، ولا مسوغ له إلا لأنه شعرٌ.

ويقول ابن يعيش إن سيبويه أنشده " على أنّه فصل بين المضاف والمضاف إليه، وأن المعنى بين ذراعَي الأسدِ، والجَبهَةُ مُقْحَمةٌ على نية التأخير، وقد رد ذلك عليه محمدُ بن يزيدَ، وقال: لو كان كما ظن؛ لقال: "وجبهَتِه"، لكنه من بابِ العطف، والتقديرُ: بين ذراعَي الأسدِ، وجبهةِ الأسدِ". (ابن يعيش، 2001، ص. 189)

المسألة السابعة: رفع ما حقه النصب.

ومن ذلك قول سيبويه: " ولا يُبدأ بما يكون فيه اللّبس وهو النكرة، ألا ترى أنك لو قلت: كان إنسانٌ حليما، أو كان رجلٌ منطلقاً، كنت تُلبِس.. فكرهوا أن يبدءوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبرا كما يكون في هذا اللبس". (سيبويه، 1988، ص. 48)

فيرى سيبويه أن هذا يجوز في الشعر وفي ضعف الكلام، مستشهدا بقول الفرزدق (سيبويه، 1988، ص. 48):

أسكرانُ كان ابنُ المراغةِ إذ هجا تميماً بجوف الشّام أم متساكرُ (الفرزدق،،1936، ص. 481)

فالأصل أن ينصب الفرزدق "سكران"، وينصب "متساكر" أيضا، ويعمل كان فيهما، والشاهد الشعري كما يراه سيبويه لا يجوز إلا في الشعر وهو مكروه لمدعاة اللبس.

ويرى ابن جني أن " تقديره: أكان سكرانُ ابن المراغة، فلمَّا حذف الفعل الرافع فسَّره بالثاني فقال: كان ابن المراغة. و"ابن المراغة" هذا الظاهر خبر "كان " الظاهرة، وخبر "كان" المضمر محذوف معها؛ لأن "كان" الثانية دلّت على الأولى، وكذلك الخبر الثاني الظاهر دلَّ على الخبر الأول المحذوف. (ابن جني، 1999، ص. 377)

المسألة الثامنة: إظهار الاسم الظاهر وضميره أجود.

يرى سيبويه أن ذكر ضمير الاسم الظاهر أجود من إعادة إظهاره، فإن أعدناه نحو قولنا:" ما زيدٌ ذاهبا ولا محسناً زيدٌ، والمختار ولا محسناَ هو بالضمير، ولذلك كان رفع محسن أجود حتى تكون جملة أخرى" (سيبويه، 1988، ص. 92)، بمعنى أن نقول: ما زيدٌ ذاهباً ولا محسنٌ زيدٌ، إن أردنا إظهار زيد مرة أخرى، ويستشهد سيبويه على مثل هذه المسألة بقول الفرزدق (سيبويه، 1988، ص. 92):

لَعَمْرُكَ ما مَعْنٌ بتاركِ حقِّه ولا مُنْسِئٌ معْنٌ ولا مُتَيَسِّرُ (الفرزدق، 1965، ص. 80)

فكان على الشاعر أن يستتخدم الضمير "هو" بدلا من معن الثانية، بحسب رأي سيبويه.

فالشاهد النحوي،بوصفه شعرا،هو ما يسوغ القول، وليس حد القاعدة النحوية التي هي أجود من إعادة تكرار الاسم الظاهر.

المسألة التاسعة: تقديم خبر "ما"، مما ليس مثل كان.

يقول سيبويه: فإن قدمت خبر ما على، لم تقوَ عليه ولم تقوَ في باب قلب المعن (سيبويه، 1988، ص. 60:59)، ويعقب سيبويه على هذا بقوله: وهذا لا يكاد يعرف، ويستشهد عليه بقول الفرزدق (سيبويه، 1988، ص. 60):

فأصبحُوا قَد أعادَ اللهُ نِعمتَهُم إذْ هُم قُريشٌ وَإذْ مَا مِثلَهُم بَشَرُ (الفرزدق،،1936، ص. 223) (الفرزدق، 1965، ص. 76)

فحد القول أن يقول الفرزدق:ما بشرٌ مثلَهم، فتكون مثلَهم خبر ما منصوب، وبشرٌ اسمها، ويتعجب سيبويه من الفرزدق بقوله: والفرزدق تميمي يرفع مؤخرا فكيف إذا تقدم. (سيبويه، 1988، ص. 60سس)

فقول الشاهد، برأي سيبويه، لا يكاد يُعرف.

أما المبرد فيرى أن "الرفع الْوَجْه وَقد نَصبه بعض النَّحْوِيين وَذهب إِلَى أَنه خبر مقدم وَهَذَا خطأ فَاحش وَغلط بَين وَلَكِن نَصبه يجوز على أَن تَجْعَلهُ نعتا مقدما وتضمر الْخَبَر فتنصبه على الْحَال مثل قَوْلك فِيهَا قَائِما رجل وَذَلِكَ أَن النَّعْت لَا يكون قبل المنعوت وَالْحَال مفعول فِيهَا وَالْمَفْعُول يكون مقدما ومؤخرا ". (المبرد، 1994، ص. 192:191)

وقيل": مثلهم" حال"؛ لأن إضافة "مثل" لا تفيد التعريف، وهو في الأصل نعت لـ"بشر" ونعت النكرة إذا تقدم عليها انتصب على الحال، و"بشر" مبتدأ "والخبر محذوف" مقدم على المبتدأ لئلا يلزم تقديم الحال على عاملها الظرف، وهو ممتنع أو نادر، "أي: ما في الوجود بشر مثلهم"، أي: مماثلًا لهم،قاله المبرد، ورد بأن حذف عامل الحال إذا كان معنويا ممتنع، قاله في المغني، وقيل: "مثلهم" ظرف زمان تقديره: وإذ هم في زمان ما في مثل حالهم بشر،قاله أبو البقاء. وقيل: ظرف مكان، والتقدير: وإذ ما مكانهم بشر، أي: في مثل حالهم. (الأزهري، 2000، ص. 265)

المسألة العاشرة: الإعمال في اللفظ والمعنى.

ومنه: الفعل الأول مُعملٌ في المعنى وغير معمل في اللفظ، والآخر مُعمل في اللفظ والمعنى

فكلامك " ضربتُ وضربني قومُك، وإذا قلت: ضربني، لم يكن سبيلا للأول، لأنك لا تقول: ضربني وأنت تجعل الضمير جميعا، ولو أعملت الأول لقلت: مررتُ ومرّ بي بزيد، وإنما قُبح هذا أنهم قد جعلوا الأقرب أولى وإذا لم يُنقض المعنى (سيبويه، 1988، ص. 76)' وشاهد سيبويه قول الفرزدق (سيبويه، 1988، ص. 77):

ولكن نِصفاً لَو سبَبْتُ وسبَّنِي بَنُو عَبْدِ شَمسٍ مِن منافٍ وهاشم (الفرزدق، 1936، ص. 445):

فأعملَ الفعل "سببتُ" في المعنى وليس في اللفظ، وأعملَ الفعل الثاني "سبَّنِي في اللفظ والمعنى.

وشاهد الفرزدق ها هنا من القبيح بحسب ما يرى في رأي سيبويه.

المسألة الحادية عشرة: نون النسوة بوصفها علامة تأنيث الجمع.

يقول سيبويه:" واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومُك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يُظهرونها في: قالت فلانة، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة، كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة".(سيبويه، 1988، ص. 40) ويستشهد سيبويه بقول الفرزدق (سيبويه، 1988، ص. 40):

ولكن ديافيٌّ أبُوه وأُمُّهُ بحوْران يَعْصرنَ السّليطَ أقاربُه (الفرزدق، 1936، ص. 50)

فقد جعل الفرزدق في "يعصرن" ضمير "أقاربه" الفاعل، وأتى به مؤنثا للأقارب لأنه أراد الجماعات (سيبويه، 1988، ص. 40)، والقول في الشاهد هنا على الندرة والقلة كما يرى سيبويه.

ويرى السيوطي في هذه المسألة أنه "إذا أسْند الْفِعْل إِلَى الْفَاعِل الظَّاهِر فَالْمَشْهُور تجريده من عَلامَة التَّثْنِيَة وَالْجمع نَحْو قَامَ الزيدان وَقَامَ الزيدون وَقَامَت الهندات وَمن الْعَرَب من يلْحقهُ الْألف وَالْوَاو وَالنُّون على أَنَّهَا حُرُوف دوال كتاء التَّأْنِيث لَا ضمائر وَهَذِه اللُّغَة يسميها النحويون لُغَة أكلوني البراغيث" (السيوطي، د.ت.، ص. 578)، ومثل السيوطي بقول الفرزدق: يعصرن السليط أقاربه.

المسألة الثانية عشرة: نصب ما حقه الرفع.

ومن ذلك ما نصبه الفرزدق على الذم والشتم، وحقه الرفع، كما في قول الفرزدق (سيبويه، 1988، ص. 72):

كم عمة لك يا جريرُ وخالة فَدْعاء قد حَلَبتْ عليَّ عشاري

شغّارةً تقِذُ الفصيلَ برِجلِها فَطَّارةً لِقوادِمِ الأبكارِ (الفرزدق، 1936، ص. 51):

فنصب " شغَّارة " و"فطَّارة " على الذم، ولو رفع قطعا على الابتداء لجاز (سيبويه، 1988، ص. 73)، فقد جعله شتما وكأنه حين ذكر الحلب صار من يخاطب عنده عالما بذلك، ولو ابتدأه وأجراه على الأول كان ذلك جائزا عربيا (سيبويه، 1988، ص. 73)، ونلاحظ أن الشاهد يحتمل أكثر من وجه، ويبدو أن سيبويه يخالفه على هذا النحو.

المسألة الثالثة عشرة: منزلة كم في الخبر

كم الخبرية هي في الخبر " بمنزلة اسم يتصرف في الكلام، غير منون، يجر ما بعده إذا أسقط التنوين.. وذلك قولك: كم غلامٍ لك قد ذهب " (سيبويه، 1988، ص. 161)، ومن العرب من يعملها فيما بعدها في الخبر كما يعملونها في الاستفهام، فتنصب لأنها كالاسم المنون، ويرد سيبويه مجيئها على النصب إلى الضرورة الشعرية، ويستشهد بقول الفرزدق (سيبويه، 1988، ص. 162):

كم عمةً لك يا جرير وخالةً فدعاء قد حلبت عليّ عشاري (الفرزدق، 1936، ص. 451):

وفي الكتاب يورد سيبويه رواية أخرى للشاهد: كم عمةٌ لك يا جريرُ وخالةٌ (سيبويه، 1988، ص. 166) فجعل كم مرارا،كأنه قال: كم مرةً قد حلبت عشاري عليَّ عمّاتُك، فرفع عمة على الابتداء، والمسوغ لذلك وصفها بالجار والمجرور (سيبويه، 1988، ص. 166)، وفي كتاب النقائض (أبو عبيدة، 1905، ص. 332)، الرواية كم خالةٍ لك يا جرير وعمّةٍ، بكسر خالة وعمّة، وكذلك في المقاييس (ابن فارس، 1979، ص. 325)، ويبدو أن الشاهد جدليّ ويحتمل عدة وجوه.

المسألة الرابعة عشرة:ما يحذف من آخره حرفان لأنهما زيادة واحده بمنزلة حرف زائد.

ومن ذلك قولنا " في عثمان: يا عُثْمُ، وفي مَروان: يا مَرْوَ " (سيبويه، 1988، ص. 256)، ويستشهد سيبويه على ذلك بقول الفرزدق (سيبويه، 1988، ص. 257):

يَا مَروَ إنَّ مَطِيَّتي محبوسةٌ تَرجُو الحِباء وَربُّها لَم ييْأسِ

فقد حذف الألف والنون لزيادتهما، إذ إن الاسم ثلاثيٌّ بعد هذا الحذف، وهو ما يعرف بالمنادى المرخم، والرواية في الديوان: مروانَ إنَّ مَطِيَّتي محبوسةٌ (الفرزدق، 1936، ص. 482): إذ لم يحذف الألف والنون على اعتباره منادى لأداة نداء محذوفة: يا مروان!

المسألة الخامسة عشرة: رفع ما حقه النصب على القطع.

يقول سيبويه: إن من " رفع في النكرة رفع في المعرفة " (سيبويه، 1988، ص. 10) مستشهدا بقول الفرزدق (سيبويه، 1988، ص. 10):

فأصبحَ في حيثُ التقَينَا شريدُهُم طليقٌ ومكتوفُ اليدين ومزعفُ (الفرزدق، 1936، ص. 562):

فقد رفع طليق، وحقه أن يكون منصوبا لأصبح على أنه خبر لها، ولعل القول يستقيم على تقدير: منهم طليق، فيكون المحذوف وما بعدها خبرا لِأصبح، فالتقدير: "أحدُهم طليقٌ، والآخر مكتوف اليدين، والآخر مُزْعف، أو: مِنْهم طليقٌ، ومنهم مكتوفُ اليدين، ومنهم مُزْعف" (الأندلسي، 2013، ص. 249)، فالشاهد يحتاج إلى تقدير.

المسألة السادسة عشرة:النصب على تقدير الفعل المحذوف

يرى سيبويه أن ما يدل على " أن هذا ينصب على التعظيم والمدح أنك لو حملت الكلام على أن تجعله حالا،لما بنيته على الاسم الأول كان ضعيفا، وليس هنا تعريف ولا تبنيه، ولا أراد أن يوقع شيئا في حال، لقبحه ولضعف النعنى" (سيبويه، 1988، ص. 151)، وويستشهد سيبويه بقول الفرزدق (سيبويه، 1988، ص. 821):

ولكنّني استَبقَيتُ أعراضَ مازنٍ لأيامها من مُستنيرٍ ومظلمِ

أناساً بثغرٍ ما تزالُ رماحُهم شوارعَ من غير العشيرةِ في الدَّمِ (الفرزدق، 1936، ص. 821) (الفرزدق، 1987، ص. 584) (الفرزدق، 1984، ص. 271)

فقد نصب "أناسا" على سبيل المدح والتعظيم، إذ لا يكون حالا، فهو لا يتصل بمعنى قبله وقع فيه (سيبويه، 1988، ص. 151)، فالشاهد يحتاج إلى تعدي الفعل المحذوف:أعظم أو أمدح.

المسألة السابعة عشرة: إلغاء كان.

يقول الخليل: إنّ أفضلَهم كان زيداً،على سبيل إلغاء كان،وشبه ذلك بقول الفرزدق (سيبويه، 1988، ص. 153):

فَكيفَ إذا رأيتَ ديارَ قومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كرام (الفرزدق، 1936، ص. 835)

فقدألغى فعل كان، وجعل "كرام" مجرورا على أنه صفة للموصوف "جيران" المجرور لعطفه على قوم، فكان زيد بين الصفة والموصوف، وابن هشام يرى أنها لا تزاد مفردة عادة، وكذلك يرى في الواو المتصلة بكانوا على أنها اسمها (ابن هشام، د.ت. ص. 127)، فالشاهد هنا يحتاج إلى تأويل.

المسألة الثامنة عشرة: إجراء صلة "مَن" وخبره

والمقصود إجراء صلة "من" وخبره إذا عنيت الاثنن كلة اللَّذين، وإذا عنيت جميعا، أي الجمع، كصلة الّذين، ومن ذلك نحو قول الله تعالى: " ومنهم مَن يستمعون إليك" (القرآن الكريم، يونس: 42) ومن ذلك أيضا: مَن كانت أمّك؟ وأيهن كانت أمك، ألحق تاء التأنيث لمّا عنى مؤنثا (سيبويه، 1988، ص. 416)، ومنه قول الفرزدق (سيبويه، 1988، ص. 416) لمّا عنى الاثنين:

تَعَشَّ فإنْ واثَقتَنِي لا تَخُونَنِي نَكُن مِثلُ مَن يا ذئبُ يصطحبان (الفرزدق، 1936، ص. 870):

فقد ثنّى "يصطحبان" حملا على معنى "مَن" لأنها كنتية عن اثنين، وفرق بينها وبين مَن وصلتها بالنداء. (سيبويه، 1988، ص. 416)

المسألة التاسعة عشرة: تثنية المستثنى

ويقصد بتثنية المستثنى تكراره، ومن ذلك قولك:" ما أتاني إلاّ زيدٌ إلاّ عمراً، ولا يجوز الرفع في عمرو من قِبَل أن المستثنى لا يكون بدلا من المستثنى، وذلك أنك لا تريد أن تخرج الأول من شيء تخدل فيه الآخر.. وإن شئت قلت:ما أتاني إلاّ زيداً إلاّ عمروٌ، فتجعل الإتيان لعمرو، ويكون زيد منتصبا من حيث انتب عمرو، فأنت في ذا الخيار، إن شئت نصبت الأول ورفعت الآخر، وإن شئت نصبت الآخر ورفعت الأول ". (سيبويه، 1988، ص. 338)

وقد يستثنى مرة بـ(غير) ومرة بـ(إلاّ)، ومنذلك قول الفرزدق (سيبويه، 1988، ص. 340):

مَا بالمدينةِ دارٌ غيرُ واحدةٍ دارُ الخليفةِ إلاّ دارُ مروانِ

فغير هنا بمعنى مثل، وجاءت صفة لدار، ولذلك رفع ما بعد إلاّ.

وَيرى المبرد أن هَذَا الْبَيْت ينشد على غير وَجه، كأن "تجْعَل غير نعتا يخبر أَنَّهَا غير وَاحِدَة بل هِيَ أدؤر، وَدَار الْخَلِيفَة تَبْيِين وتكرير، وَإِلَّا دَار مَرْوَان بدل،وَإِن شِئْت جعلت دَار مَرْوَان مَنْصُوبَة بِالِاسْتِثْنَاءِ،على قَوْلك:مَا جَاءَنِي أحد إِلَّا زيدا، وَإِن شِئْت قلت:مَا لمدينة دَار غير وَاحِدَة إِلَّا دَار مَرْوَان، فتنصب غيرا لِأَنَّهُ اسْتِثْنَاء، وَإِن شِئْت رفعت غيرا ونصبت دَار مَرْوَان أَيهمَا شِئْت جعلته بَدَلا ونصبت الآخر" (المبرد، 1994، ص. 125) فالشاهد يحتمل عدة وجوه.

المسألة العشرون: بناء الفعل

ومن ذلك ما يتحدث فيه سيبويه عن ندرة بناء " فَعِلَ على يفعِلُ في أحرف، كما لو قالوا: فَعُلَ يفعُلُ، فلزموا الضمة، وكذلك بالكسرة فشُبِّه به، وذلك حَسِبَ يحسِبُ، ويئِس ييئِسُ، ونعِم ينعِمُ" (سيبويه، 1988، ص. 38)، ويستشهد سيبويه بقول الفرزدق (سيبويه، 1988، ص. 39):

وكومٍ تنعِمُ الأضيافَ عيناً وتُصبِحُ فِي مَبارِكِها ثِقَالا (الفرزدق، 1936، ص. 615) (الفرزدق، 1987، ص. 422)

فالفعل "تنعِم" جاء مضارعا بكسر عينه،وهذا مما يندر في القول.

المسألة الواحدة والعشرون: الإمالة

ومن ذلك إمالة الألف إذا كان من بنات الياء، وكانت عينه مفتوح،فتمال الألف لأنها في موضع ياء وبدل منها (سيبويه، 1988، ص. 118)، ومنه قول الفرزدق:

ومَا حُلّ من جهلٍ حُبى حلمائنا ولا قائلُ المعروف فينا يُعنَّفُ (الفرزدق، 1987، ص. 389)

فسيبويه يرى في هذا كأنه ينحو نحو فُعِل، فالفعل "حُلَّ" أصله مكسور قبل إدغامه، فيشم الحاء بالكسرة لذلك. (سيبويه، 1988، ص. 119)

المسألة الثانية والعشرون: الفرق بين فعّل وأفعلَ

ومن ذلك قولنا:" أمرضته، أي جعلته مريضا، ومرّضته، أي قمتُ عليه ووليته " (سيبويه، 1988، ص. 62)، وقالوا:" أغلقتُ الباب، وغلّقتُ الأبواب حين كثروا العمل.. وإن قلت: أغلقت الأبواب كان عربيا جيدا" (سيبويه، 1988، ص. 63)، ويستشهد سيبويه بقول الفرزدق على ذلك الجيد:

ما زلتُ أُغلِقُ أبواباً وأَفتَحُها حتّى أتيتُ أبا عمروٍ بنِ عمّارِ (سيبويه، 1988، ص. 63)

المسألة الثالثة والعشرون: المصدر النائب عن فعله.

ومن ذلك تعليق سيبويه على شاهد الفرزدق في قوله:

ألم ترَني عاهدتُ ربِّي وإنَّني لبَين رتاجٍ قائما ومقامِ

على حَلفَةٍ لا أشتمُ الدَّهرَ مسلماً ولا خارجاً مِنْ فِيَّ زورُكلامِ (الفرزدق، 1936، ص. 769)

يقول سيبويه:" فإنما أراد: ولا يخرج فيما أستقبل، كأنه قال: ولا يخرج خروجا.. ولو حمله على أنه نفى شيئا هو فيه، ولم يرد أن يحمله على عاهدت جاز، وإلى هذا الوجه كان يذهب عيسى فيما يرى، لأنه لم يكن يحمله على عاهدت" (سيبويه، 1988، ص. 364)، فالشاهد يُحمل على أكثر من وجه،

فعند سيبويه كما سبق إنما هو " مصدرٌ حذف عامله: أي ولا يخرج خروجاً، وعند عيسى بن عمر حال معطوف على الجملة الحالية وهي " لا أشتم " وهذا نص سيبويه: وأما قول الفرزدق: عَلَى حَلْفَةٍ لا أشتم الدهر مسلما * ولا خارجا من فِيَّ زُورُ كَلاَمِ فإنما أراد ولا يخرج فيما استقبل، كأنه قال: ولا يخرج خروجاً، ألا تراه ذكر عاهدت في البيت الذي قبله، فقال " ألَمْ ترني عاهدت ربي إلخ " على حَلْفَةٍ، ولو حمله على أنه نفى شيئاً هو فيه ولم يرد أن يحمله على " عاهدت " جاز، وإلى هذا الوجه كان يذهب عيسى (بن عمر) فيما نُرَى، لأنه لم يكن يحمله عَلَى " عاهدت.. فجملة " لا أشتم " على قول سيبويه جواب القسم لقوله:عاهدت، وقوله: " ولا خارجاً " بتقدير ولا يخرج خروجاً، معطوف على جواب القسم،وجعل خارجاً في موضع خروجاً، كأنه قال: حلفت بعهد الله لا أشتم الدهر مسلماً ولا يخرج من فيَّ زور كلام، فلا أشتم ولا يخرج هما جواب القسم فيما يستقبل من الأوقات، قال المبرد في الكامل: وقوله " ولا خارجاً " إنما وضع اسم الفاعل في موضع المصدر، أراد: لا أشتم الدهر مسلما، ولا يخرج خروجاً من فيّ زور كلام، لأنه على ذا أقسم". (الاستراباذي، 1975، ص. 72)

المسألة الرابعة والعشرون: كفّ النون.

يقول سيبويه: " فإن كففت النون جررت، وصار الاسم داخلا في الجارّ والمجرور وبدلا من النون "(سيبويه، 1988، ص. 184)، ويدلل على ذلك قول بقول الفرزدق:

أسَيِّدُ ذو خُرَيِّطِةٍ نهاراً مِنَ المُتَلَقّطي قَرَدِ القُمامِ (الفرزدق، 1936، ص. 835)، فالشاعر كفّ النون من "المتلقطي"، وجرّ ما بعدها "قرد" على سبيل الإضافة.

المسألة الخامسة والعشرون: المعرفة والنكرة

ويتحدث سيبويه عن بدل المعرفة من النكرة، والمعرفة من المعرفة، وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأةٌ، فيتمثل القول: " مررت بعبد الله أخوك، كأنه قيل له:من هو؟ أو من عبد الله؟ فقال: أخوك" (سيبويه، 1988، ص. 16)، بيد أننا نستطيع الجر على البدل، فنقول: مررت بعبد الله أخيك،وهذا وجه آخر.

ويستشهد سيبويه على مثاله بقول الفرزدق:

ورِثتُ أبي أخلاقَهُ عاجلَ القرى وعبطَ المهاري كومُها وشبوبها (سيبويه، 1988، ص. 16)

فيرى بقول الشاعر: كأنه قد قيل له: أي المهاري؟ فقال:كومُها وشبوبُها، فقطع، ولو أتبع على البدل لجاز. (سيبويه، 1988، ص. 17)

المسألة السادسة والعشرون: إضمار "مِن" بعد كم.

ويقع هذا في أساليب النحو، يقول سيبويه:" فإن قال قائل: أضمر مِن بعد فيها، قيل له: ليس في كل موضع يضمر الجارّ، ومع ذلك إن وقوعها بعد كم أكثر، وقد يجوز ذلك في الشعر" (سيبويه، 1988، ص. 166)، ويستشهد سيبويه بقول الفرزدق:

كَم فِي بَنِي سَعْدِ بنِ بكرٍ سيدٍ ضَخمِ الدّسيعةِ ماجدٍ نفاعِ (سيبويه، 1988، ص. 168)

وسيبويه يجوّز ذلك في الشعر، فقد جر سعد بكم، وتقدير الكلام: كم من سيّدٍ.

فالشاهد جائز في الشعر بحسب سيبويه.

المسألة السابعة والعشرون: نصب "غير" على القطع

يقول سيبويه وهي التي بمعنى لكن (سيبويه، 1988، ص. 325)، مستشهدا بقول الفرزدق:

ومَا سجنوني غيرَ أنّي ابنُ غالب وأنّي من الأَثرين غير الزعانف (الفرزدق، 1936، ص. 536) (الفرزدق، 1987، ص. 372س)

وكأنّه قال: ولكنّي ابن غالب، فنصب غير على سبيل الاستثناء المنقطع. (سيبويه، 1988، ص. 327)

فالشاهد يحتمل التأويل.

المسألة الثامنة والعشرون: الحروف العاملة فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده

وهو يقصد: إنّ ولكنّ وليتو ولعلّ وكأنّ، ومن ذلك قولنا:"إن زيدا منطلقٌ، وإنَّعمراً مسافرٌ، وإنّ زيداً أخوك وكذلك أخواتها" (سيبويه، 1988، ص. 131)، فهذه الحروف ليست بأفعالولكنها بمنزلة الأفعال فيما بعدها، فإن قلت:" كأن أخوك عبدَ الله، تريد كأنّ، عبدَ الله أخوك.. فإن قلت: إن فيك زيداً لراغبٌ.. كأنك أردت: إن زيداً راغبٌ.. ولم تذكر فيك" (سيبويه، 1988، ص. 133)، ويستشهد سيبويه بقول الفرزدق:

فَلا تَلْحَنِي فيها فإنَّ يحبها أخالك مصابُ القلبِ جَمٌّ بلابلُه(الفرزدق، 1936، ص. 337)

بيد أن الشاهد خلافيّ، فقد " رفع مصاب على خبر إنّ، مع إلغاء الجار والمجرور، لأنه من صلة الخبر وتمامه، وبعض النحاة يمنع تقدم معمول خبر إن على اسمها، والوجه خلافه،؛ لأنه يجوز تقديمه في ما الحجازية، وهذه -أي إنّ- أقوى بدليل جواز تقديم الخبر إذا كان ظرفا أو مجرورا معها، وامتناعه في ما". (سيبويه، 1988، ص. 133)

المسألة التاسعة والعشرون:تعرّف المضاف إليه

ويتعرف المضاف إليهبدخول أل التعريف فيه، ولو لم تدخله أل لأصبح علما معرفة، يقول سيبويه:" وأمّا ابن اللبون وابن مخاض فنكرة، لأنها تدخلها الألف واللام وكذلك ابن ماء". (سيبويه، 1988، ص. 97)

ويستشهد سيبويه بقول الفرزدق:

وجدنا نهشلاً فَضَلَت فُقيماً كفضلِ ابن المخاضِ على الفصيلِ (الفرزدق، 1936، ص. 652)

ولو كانت " مخاض" لا تدخلها اللام نحو ابن آوى، لأصبحت معرفة علما، فدخول أل التعريف فيها جاء ليتعرف به المضاف إليه.

وابن مخاض من الإبل إنما سمي بذلك " لأنه فُصلَ عن أمه، وألحقت أمه بالمخاض سوأ لقحت أم لم تلقح، وابن مخاض نكرة، فإذا أردت تعريفه أدخلت عليه الألف واللام، إلا أنه تعريف جنس،..ولا يقال في الجمع إلا بنات مخاض، وبنات لبون، وبنات آوي" (العيني، 1999، ص. 286)

المسألة الثلاثون: ما يكون فيه الاسم بمنزلة الذي في المعرفة

ومن ذلك ما قاله سيبويه:" إذا بني على قبله، وبمنزلته في الاحتياج إلى الحشو، ويكون نكرة بمنزلة رجل، وذلك قولك: هذا مَن أعرف منطلقا، وهذا مَن لا أعرف منطلقا، أي هذا الذي قد علمت أنّي لا أعرفه منطلقا، وهذا ما عندي مهينا، أعرف، ولا أعرف، وعندي، حشو لهما يتمّان به، فيصيران اسما كما كان الذي لا يتم إلا بحشو (سيبويه، 1988، ص. 105)

ويورد سيبويه قول الخليلي:" إن شئت جعلت مَن بمنزلة إنسان، وجعلت ما بمنزلة شيء نكرتين، ويصير منطلقصفة لمن، ومهين صفة لما" (سيبويه، 1988، ص. 105)، وهو يعني: هذا من أعرف منطلق، فمنطلق صفة مرفوعة على من، ويستشهد الخليل بقول الفرزدق:

إنّي وإيّاك إذا حلّت بأرحلنا كمَن بواديه بعدَ المحلِ ممطور (الفرزدق، 1987، ص. 337) (الفرزدق، 1984، ص. 337)

فيرى سيبويه في ممطور الصفة التابعة "مَن"، والحشو أنهما شيء واحد، وهي نكرة صفة لمن المبهمة تلزم صلتها (سيبويه، 1988، ص. 106)

المسألة الواحدة والثلاثون:المنادى الموصوف بالمضاف

يقول سيبويه: " اعلم أن النداء كلّ اسم مضاف فيه نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب". (سيبويه، 1988، ص. 182)

ويأتي المضاف منصوبا نحو: يا عبدَ الله! والنكرة نحو: يا رجلاً صالحاً، ويأتي المفرد مرفوعا، نحو: يا زيدُ ويا عمروُ (سيبويه، 1988، ص. 182)

فإذا وصف المنادى بالمضاف فهو بمنزلته إذا ناديته، لأنه هنا وصف لمنادى في موضع نصب، كأنى تقول: يا أخانا، ولا نقول: يا أخونا إن أردنا أن نجعله في موضع المفرد، وهذا لحن (سيبويه، 1988، ص. 184)

ويستشهد سيبويه بقول الفرزدق:

أزيدُ أخا ورقاءَ إنْ كنتَ ثائراً فقد عَرَضتَ أحناء حقٍّ فخاصمِ (سيبويه، 1988، ص. 183)

فنصب "أخا ورقاء" تبعا لمحل المنادى المفرد المنصوب.

المسألة الثانية والثلاثون:الإضمار على النية

ومن ذلك تقدير الباء وتقدير اللام في الكلام (سيبويه، 1988، ص. 29)، ويستشهد سيبويه بقول الفرزدق:

مشائيمُ ليسوا مُصلحينَ عشيرةً ولا ناعبٍ إلاّ ببينٍ غرابُها (الفرزدق، 1936، ص. 23)

فلما كان " الأول تستعمل فيه الباء، ولا تغير المعنى، وكانت مما يلزم الأول نووها في الحرف الآخر، حتى كأنهم تكلموا بها في الأول" (سيبويه، 1988، ص. 29)، فسيبويه يعني بالأول (مصلحين)، أي الباء بمصلحين، فقد جعلوها في الثاني (ناعب)، أي بناعب على النية، ولذلك جاءت ناعب مجرورة حملا على الأولى مصلحين.

ومن النحاة من سوغ ذلك على التوهم، فقد" يجر المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها وهذا هو المعروف عندهم بالعطف على التوهم، وفى كونه مقيسًا خلاف، وظاهر كلام المصنف أنه ينقاس، والذي عليه جمهور النحاة أنه غير مقيس". (الدماميني، 1983، ص. 274)

ومن إضمار اللام على النية، قول الفرزدق:

وما زرتُ سلمى أن تكون حبيبةً ولا دَينٍ بها أنا طالبُه (الفرزدق، 1987، ص. 93)

فجاء "دين" مجرورا على إضمار اللام فيها، إذ الحد هو: ولا لدينٍ بها أنا طالبه.

المسألة الثالثة والثلاثون: الواو الثالثة في جمع التكسير والتصغير

ومن ذلك قول سيبويه:" اعلم أن أشياء تكون الواو فيها ثالثة وتكون زيادة، فيجوز فيها ما جاز في "أسود"، نحو: جدول وقسور، نقول: جُدَيْوِل و قُسَيْوِر كما قلت:أُسَيْوِد.. وإذا كسَّت على هذا النحو للجمع ثبتت الواو كما ثبتت في "أسود" حين قالوا:أساود وفي مرود حين قالوا: مراود، وكذلك جداول وقساور، قال الفرزدق" (سيبويه، 1988، ص. 467)

إلى هادِراتٍ صِعاب الرُّؤوسِ قساور للقسورِ الأصيدِ (الفرزدق، 1984، ص. 174)

فالشاهد في هذا إثبات الواو في جمع التكسير "قساور".

المسألة الرابعة والثلاثون: أسماء الأرضين منعها من الصرف.

يرى سيبويه أنه إن " كان الاسم الذي على ثلاثة أحرف أعجميا لم ينصرف، وإن كان خفيفا، لأن المؤنث في ثلاثة الأحرف الخفيفة إذا كان أعجميا، بمنزلة المذكر في الأربعة فما فوقها إذا كان اسما مؤنثا" (سيبويه، 1988، ص. 240)، فإن سمينا مؤنثا بمذكر خفيف لم نصرفه، كما لا نصرف المذكر إذا سميناه بعناق ونحوها. (سيبويه، 1988، ص. 240)

أما أسماء الأرضين فيرى سيبويه أن السماء الأعجمية " حمص، جور، ماه، فلو سميت امرأة بشيء من هذه الأسماء لم تصرفها، كما لا تصرف الرجل لو سميته بفارس أو دمشق". (سيبويه، 1988، ص. 241)

ومن تلك الأسماء: هَجَر، وهي بلد بالبحرين، فقد منع الفرزدق صرفها على تقدير أنه يريد البلدة أو البقعة، وذلك في قوله:

منهنَّ أيّامُ صِدقٍ قد عُرِفت بها أيامُ فارسَ والأيامُ مِن هَجَرا(الفرزدق، 1987، ص. 208) (الفرزدق، 1984، ص. 235)

المسألة الخامسة والثلاثون: الأسماء التي يجازى بها وتكون بمنزلة الذي

ويُقصد بها الأسماء: مَن، و ما، وأيّهم التي هي للشرط والجزاء، التي تعامل معاملة الاسم الموصول، فلا تعمل في الشرط، ومن ذلك قولنا: " ما تقولُ أقولُ، فيصير تقولُ صلة لِـ ما حتى تكمل اسما، فكأنك قلت: الذي تقولُ أقولُ، وكذلك مَن يأتيني آتيه". (سيبويه، 1988، ص. 69)

ويستشهد سيبويه بقول الفرزدق (سيبويه، 1988، ص. 70س):

وَمَن يَميلُ أمالَ السّيفُ ذِروتَهُ حَيثُ التَقَى من حفافيْ رأسِه الشَّعَرُ (الفرزدق، 1984، ص. 200)

فجعلت مَن كالاسم الموصول "الّذي" وصارت بمنزلتها، فلذلك لم تكن جزائية / شرطية، ويميلُ فعل مضارع مرفوع بالضمة وليس مجزوما.

وَأما قولنا " من يأتيني آتيه، الْمَعْنى: الَّذِي يأتيني آتيه، فَلَا يجازى بِهِ". (الفراهيدي، 1995، ص. 218)

المسألة السادسة والثلاثون: جمع التكسير على غير الشائع

يقول سيبويه:" فإن كان آخر الاسم هاء التأنيث لرجل أو امرأة، لم تدخله الواو، ولا تلحقه في الجمع إلاّ التاء، وإن شئي كسرته للجمع". (سيبويه، 1988، ص. 69)

وقصده لم تدخله الواو والنون أي لا يجمع على المذكر السالم، بل تلحقة التاء، أي سبيل جمع المؤنث السالم.

ويترك سيبويه لنا الخيار (سيبويه، 1988، ص. 393) في جمع زيد فنقول: زيدون أو أزياد،مثل أبيات، أو زيود، وفي جمع عمرو: عمرون، أو عمور، أو أعمر، ويستشهد بقول الفرزدق (سيبويه، 1988، ص. 394):

وشيَّد لِي زَرارةُ باذِخَاتٍ وعمروُ الخيرِ إذ ذُكِرَ العُمُوْرُ (سيبويه، 1988، ص. 394)

والشاهد في جمع عمرو على عمور تكسيرا، وهو نادر الاستعمال، إذ الأشيع أن يجمع على المذكر السالم، فنقول: عمرون.

ونقول " فِي بكر وَعَمْرو فِي أَدْنَى العددِ الأَعْمُرُ والأَبْكُرُ، وَفِي الْكثير العُمُور، وأَدْنَى الْعدَد أَن تَقول ثَلَاثَة أَعْمُرٍ وَعشرَة أَبْكُرٍ" (ابن سيده، 1996، ص. 184) فالفرزدق إنما أراد العمور ليدل على الكثرة.

المسألة السابعة والثلاثون: الشرط الجازم

ومنه قول سيبويه:" وقد يُقال: إنْ أتيتني آتِك، وإنْ لم تأتني أجزِك، لأن هذا في موضع الفعل المجزوم، وكأنه قال: إنْ تفعلْ أفعلْ" (سيبويه، 1988، ص. 68) فجاء جواب الشرط "آتِكِ" مجزوما، وكذلك "أجزِك"، ويستشهد الفرزدق بقول سيبويه (سيبويه، 1988، ص. 69):

دسَّتْ رسولاً بأنَّ القومَ إنْ قدروا عليكَ يشفوا صدوراً ذات توغيرِ (الفرزدق، 1987، ص. 189) (الفرزدق، 1984، ص. 213)

فقد جزم العفل " يشفوا" لأنه موضع الجزم، فحذفن نونه.

المسألة الثامنة والثلاثون: جمع التكسير على غير حده

وفي هذه المسألة يقول سيبويه:" وإذا لحقت الهاء فاعلا للتأنيث كُسِّر على فواعل، وذلك قولك: ضاربةٌ وضوارب، وقواتل وخوارج، وكذلك إن كان صفة للمؤنث، ولم تكن فيه هاء التأنيث، وذلك: حواسر وحوائض". (سيبويه، 1988، ص. 633)

أما إذا كان " فاعلا لغير الآمديين كُسِّر على "فواعل" وإن كان لمذكر أيضا، لأنه لا يجوز فيه الآدميين من الواو والنون، فنضارع المؤنث ولم يقو قوة الآدميين، وذلك قولك: جِمال بوازل، وجمال عَواضِهٌ" (سيبويه، 1988، ص. 633)ويستشهد سيبويه بقول الفرزدق:

وإذا الرِّجالُ رَأَوْا يزيدَ رأيتُهم خُضُعَ الرِّقابِ نواكسَ الأبصارِ (الفرزدق، 1987، ص. 266) (الفرزدق، 1936، ص. 376)

فنواكس صفة متعلقة بالرجال، مفردها ناكس، وجمعها الشاعر على هذا للضرورة.

بيد أنه من الجائز " جمع المذكر على ما يجمع عليه المؤنث، مثل قول الفرزدق.. فقال: نواكِس، وهو جمع ناكِسَة؛ لأن فواعل جمع فاعلة؛ نحو: ضاربة وضوارب، وجمع فاعل يكثر على غير هذا المثال". (القزاز القيرواني، د.ت. ص. 248)

المسألة التاسعة والثلاثون: ما حقه الجرّ والرفع، وأبقوه على حالة حده.

وسال سيبويه الخليل فقال:" كيف تقول: مررت بأفيعِل منك؟، من قوله: مررتُ بأُعَيْمَى منك؟ فقال: مررتُ بأُعَيْمٍ منك / لأن ذا موضع تنوين، ألا ترى أنك تقول: مررت بخيرٍ منك وليس أفعل منك بأثقل من أفعل صفة. (سيبويه، 1988، ص. 310)

ويرى الخليل في القول: هذا جواريَ قد جاء، ومررت بجواريَ قبلُ، خطأً ولو " كان من شأنهم أن يقولوا هذا في موضع الجر لكانوا خلقاء أن يلزموه الرفع والجر". (سيبويه، 1988، ص. 310)

ومن قول يونس لأمرأة تسمّى بقاضٍ:" مررت بقاضيَ قبلُ، ومررتُ بأُعَيْمَى منك، فقال الخليل لو قالوا هذا لكانوا خلقاء أن يلزموها الجر والرفع، كما قالوا حين اضطرّوا في الشعر جروه على الأصل" (سيبويه، 1988، ص. 310)، ويستشهد بقول الفرزدق الذي أجراه مجرى الأصل للضرورة الشعرية:

فلَو كانَ عبدُ اللهِ مولىً هجوتُهُ ولكنَّ عبدَ اللهِ مولَى مَوالِيَا (ابن قتيبة، 1997، ص. 42)

فقد أجرى "مواليا" على أصلها وليس هذا هو الحدهنا.

المسألة الأربعون: حتى الابتدائية

ومن ذ لك قول سيبويه:" لقد سِرتُ حتَّى أدخلها ما أمنَعُ، أي حتّى أنّي الآن أدخلها كيفما شئت، ومثل ذلك قول الرجل: لقد رأى منّي عاما أول شيئا حتّى لا أستطيع أن أعلّمه العام بشيء، ولقد مرذ حتّى لا يرجونَه، والرفع ههنا في الوجهين جميعا، كالرفع في الاسم" (سيبويه، 1988، ص. 18)، ويستشهد سيبويه بقول الفرزدق:

فَيَا عَجَبَاً حتَّى كُلَيْبٍ تسبُّني كأنَّ أبَاها نَهْشَلٌ أو مُجَاشِعُ (الفرزدق، 1936، ص. 518)

فحتّى هنا بمنزلة إذا ومعناه، وهي ههنا كحرف من حروف الابتداء سيبويه، 1988، ص. 18)، والفعل والاسم بعدها مرفوعان؛لأنّها ابتدائية، فهي حرف " يقطع بهَا الْكَلَام عَمَّا قبلهَا ويستأنف، وَيَقَع بعْدهَا الجملتان الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر، وَالْفِعْل وَالْفَاعِل، فمثال وُقُوع الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر قَوْل الفرزدق.. حَتَّى كُلَيْب تسبني..كَأَنَّهُ قَالَ: يَا عجبا تسبني النَّاس حَتَّى كُلَيْب تسبني". (ابن الجوزي، 1984، ص. 244)

المسألة الواحدة والأربعون: تخفيف الهمزة

يقول سيبويه: اعلم أن الهمزة تكون على ثلاثة أشياء: التحقيق، والتخفيف والبدل (سيبويه، 1988، ص. 541)، فمن التحقيق نحو: قرأت،ورأس، والتخفيف تصير فيه الهمزة بين بين، وتبدل وتحذف،" وتجعل في لغة أهل التخفيف بين بين، تبدل مكانها الألف، إذا كان ما قبلها مفتوحا، والياء إذا كان ما قبلها مكسورا، والواو إذا كان ما قبلها مضموماً" (سيبويه، 1988، ص. 554)، ومن ذلك على سبيل المثال "قولهم: منساة، وإنما أصلها منسأة، وقد يجوز في ذا كله البدل حتى يكون قياسا متلئبا"(سيبويه، 1988، ص. 554)، ويستشهد سيبويه بقول الفرزدق:

راحتْ بمسلمةَ البغالُ عَشيّةً فَارْعَيْ فَزَارَةَ لا هَنَاكِ المرتعُ (الفرزدق، 1936، ص. 508)

فاستبدل الألف بالهمزة في قوله " هناك"، لاستقامة الوزن.

المسألة الثانية والأربعون:الفاء الناصبة في الجواب

وينصب الفعل على إضمار أنْ، ومنه يتمثل سيبويه قول الفرزدق: (سيبويه، 1988، ص. 33)

وما قامَ مِنَّا قائمٌ في نديِّنا فينطقَ إلاّ بالتي هي أعرفُ

فنصب الفعل " ينطق" على إضمار أن، إذ التقدير: فأن ينطقَ.

ويستشهد سيبويه بقول ثانٍ للفرزدق (الفرزدق، 1936، ص. 561) (الفرزدق، 1987، ص. 389):

فما أنتَ من قيسٍ فتنبحَ دونَها ولا من تميمٍ في الَّلها والغَلاصِمِ.

فنصب " تنبح" على إضمار أن، والفعل ليس محمولا على م؛لأن الذي قبل الفعل ليس من الأفعال[0].

المسألة الثالثة والأربعون: المثنى على غير حده

ومن ذلك قولهم:" فموان، فأنما ترد في الإضافة، كم ترد في التثني وفي الجمع بالتاء، وتبني الاسم، كما تثنِّي به، إلا أن الإضافة أقوى على الرد، فإن قال: فمان فهو بالخيار، إن شاء قال: فمويّ،وإن شاء قال: فمِيّ، ومن قال: فموان، قال: فمويّ على كل حال ". (سيبويه، 1988، ص. 85)

بيد أن الميم تبدل مكان الواو في "فم"،إذ أصله حرفان، وهذه " الميم بمنزلة العين نحو ميم " دم"، وتثبت في الاسم في تعرفه في الجر والنصب والإضافة والتثنية.. ومن ردّ إلى دم اللام ردّ إلى فم العين، فجعلها مكان اللام، كما جعلوا الميم مكان العين في فم ". (سيبويه، 1988، ص. 85)

يستشهد سيبويه بقول الفرزدق:

همَا نَفَثَا فِيْ فِيَّ مِن فَمَوَيْهِمَا عَلى النَّابِحِ العَاوِي أشدَّ رِجَامِ(الفرزدق، 1987، ص. 481) (الفرزدق، 1984، ص. 215)

والفرزدق هنا جمع بين الواو والميم التي هي بدل منها في فم، وهذا غلط، والفرزدق والقول للشنتمري " ويحتمل أن يكون لما رأى" فما "على حرفين توهمه مما حذفت لامه من ذوات الاعتلال، فردَّ ما توهمه محذوفا منه ". (سيبويه، 1988، ص. 364)

والواجب في قول الفرزدق أن يقول:فمان، إذ يرى ابن خالويه أن هذا " ليس في كلام العرب: حرف حذف وعوض منه إلا حرفا واحدا وهو قول الفرزدق..

فمويهما..جمع بين الميم والواو، وإنما الأصل الواو، هذا فُو زيد، فأبدل من الواو ميما لما أفرد، فقال: فما، لأنه لا يكون اسم على حرفين، الثاني حرف لين، لأن التنوين يسقطه، فبعد أن أبدلوا الميم من الواو وجب أن يقول: فمان، فقال: فموان". (ابن خالويه، 1979، ص. 216:217)

فالشاهد على غير حده.

المسألة الرابعة والأربعون: أنْ ليست للجزاء

ومن ذلك قول سيبويه:" وأنْ لا يجازى بها، وإنما هي مع الفعل اسم " (سيبويه، 1988، ص. 85) ويستشهد بقول الفرزدق:

وأنتم لهذا الناسِ كالقبلةِ الّتي بها أنْ يضلَّ الناس يُهدى ضلالُها (الفرزدق، 1936، ص. 481)

يقول سيبويه فلا يكون الآخر إلا رفعا، ويقصد بالآخر الفعل الثاني:" يُهدى"، لأن "أنْ" ليست من حروف الجزاء تعمل فيه. (سيبويه، 1988، ص. 85)

ويقول أبو الحسن الرماني معلقا على شاهد الفرزدق:" هكذا أنشده الفرزدق: (أن) بالفتح، ولم يأت بإن التي للجزاء، فرارا من القبح في جزم الشرط دون الجواب المذكور بالفعل، فوجه على وجه حسن، وهو معنى: لأن يضل الناس يهدى ضلالها،ولا يجوز أن يجازى بان، لأنها موصولة، وحرف الجزاء لا يوصل". (الرماني، 1998، ص. ص 8:7)

المسألة الخامسة والأربعون: إجراء المثنى على أصله

ويجري الفرزدق المثنى على الأصل، مع أن سياق قوله المستعمل منه أن يخرج المثنى إلى لفظ الجمع (سيبويه، 1988، ص. 623)، وذلك في قوله:

بِما في فؤادينا من الشوقِ والهوى فيُجْبَرُ مُنهاضُ الفؤادِ المُشَعَّفُ (الفرزدق، 1987، ص. 481)

فجاء بالمثنى " فؤادين" على حده وأصله، والأفصح أن يأتي على الجمع، كما يرى الطبري في قول الفرزدق " وإن كان مقولا فأفصح منه:"بما في أفئدتنا" (الطبري، د.ت. ص. 42)، ويضيف قائلا " فلما كان ما وصفت من إخراج كل ما كان في الإنسان واحدًا إذا ضم إلى الواحد منه آخر من إنسان آخر فصارا اثنين من اثنين، بلفظ الجميع، أفصحَ في منطقها وأشهرَ في كلامها" (الطبري، د.ت. ص. 42)

المسألة السادسة والأربعون: فتح همزة أنّ.

ومنه قول الفرزدق:

منعتُ تميمياً منك أنِّي أنا ابنُها وشاعرُها المعروفُ عند المواسمِ (الفرزدق، 1936، ص. 313، 458، 616)

فقد فتح همزة "أنّ" على معنى "لأنّ" ويجوز كسرها على الاستئناف والقطع (سيبويه، 1988، ص. 128)

وتقدير: "لأني" على سبيل حذف الجار " كثير في الكلام، لكن لا بد في جواز الحذف من شرط وهو ألا يودي حذف الجار إلى اللبس، وذلك قوله: "مع أمن لبس"، أي إن الحذف يطرد مع أن وأن إذا أمن اللبس، كالأمثلة المتقدمة، فإن وقع بسببه لبس لم يحذفن ولزم إثباته". (الشاطبي، 2007، ص. 148)

المسألة السابعة والأربعون: حمل "إنْ" على معنى الشرط

ومن ذلك سؤال سيبويه للخليل (سيبويه، 1988، ص. 161) عن قول الفرزدق:

أتغضبُ إنْ أُذُنا قُتيبةَ حُزِّتا جِهاراً ولمْ تغضب لِقَتْلِ ابنِ خازمِ (الفرزدق، 1936، ص. 855)، (الفرزدق، 1984، ص. 111)

فأجاب الخليل:" لأنه قبيح أن تفصل بين أن والفعل، كما قبح أن تفصل بين كي والفعل، فلما قبُح ذلك، ولم يجز، حُمِل على إن، لأنه قد تُقدِّم فيها الأسماء قبل الأفعال ". (سيبويه، 1988، ص. 162)

ففي قول الفرزدق قدم الاسم على الفعل الماضي، ولو فتح "أن" لم يحسن؛لأنها موصولة بالفعل، فيقبح فيها الفصل،ورد المبرد كسرها وألزم الفتح، لأن الكسر يوجب أن أذني قتيبة لم تجزا بعد، والفرزدق لم يقل هذا إلاّ بعد قتله وجز أذنيه". (سيبويه، 1988، ص. 161سس)

والخليل إذ يتأوله " على أنها الناصبة للفعل، قال: ويضعف الشرط، لأن الشرط ماض، والجواب المتقدم مستقبل، وفيه نظر؛ ويلزم من قوله الفصل بين أن الناصبة والفعل". (ابن عقيل، 1405ه، ص. 116)

المسألة الثامنة والأربعون: كسر همزة "إنّ".

وتكسر همزة إن بعد إذا، ومن ذلك إذا قلت: مررت فإذا إنه يقول أن زيداً خيرٌ منك، وسمعتُ رجلا من العرب ينشد هذا البيت (سيبويه، 1988، ص. 128):

وكنتُ أرى زيداً كما قِيلَ سيداً إذا إنّه عبدُ القفا واللهازم. (سيبويه، 1988، ص. 128)

فإن قلت:" مررتُ فإذا أنّهُ عبدٌ، تريد: مررتُ به فإذا العبودية واللؤم "[0] وهذا يعني أن كسر الهمزة وفتحها يأتيان بعد إذا على حسب تقدير القول، و "يجوز فيه الوجهان، وذلك (سيبويه، 1988، ص. 128):

إذا وقعت بعد إذا الفجائية، أَو بعد فعل قسم وَلَم تذكر اللَّام. فالأول: كقوله:..إِذا إِنهُ عَبدُ القَفَا وَاللَّهَازِمِ، فالفتح: علَى تأويل المصدر، وهو مبتدأ حذف خبره؛ أَي: (فإِذا عبوديته للقفا واللَّهازم حاصلة)، وبعضهم: يجعل (إِذا) نفسها خبر المبتدأ؛ أَي: (فإِذا عبوديته)؛ يعني: (ففي الحضرة عبوديته للقفا)". (الفارضي، 2018، ص. 500: 501)

ملاحظات على الشواهد مسائلها

- استشهد سيبويه بثمانية وأربعين بيتا شعريا للفرزدق؛ مما يعني أنها وُظّفت في ثمانية وأربعين مسألة، في حين تكرر ما تبقى من الشواهد الكلية وعددها أحد عشر بيتا شعريا في كتاب سيبويه، ولذلك رأى الباحث عدم تكرارها هنا أيضا، فمجموع شواهد الفرزدق الشعرية هو تسعة وخمسون شاهدا، وهو ما سيتضح في الجانب الإحصائي اللاحق من هذه الدراسة.

- اقترنت شواهد الفرزدق جلُّها بمسائل جدلية، أو لنقل على نحو أدق، بسياقات تحتاج إلى تأويل وتقدير، وغالبا ما كان سيبويه يرد هذا الشيء المقدر أو المضمر، أو المحذوف لهاتيك السياقات ليستقيم المعنى.

- معظم هذه الشواهد كانت تحتمل أكثر من وجه، ولذلك لم تأت على حدّ القاعدة النحوية، ولربما جاء بها سيبويه، ليسوّغ تلك الأوجه، فكانت شواهد الفرزدق تلبي ذلك.

- يبدو أن سيبويه كان يعلم تماما أهمية شواهد الفرزدق الشعرية، إذ إن الناظر في تجاويف الكتاب، لا يعوزه فهم بأنها كانت الملجأ النفيس لسيبويه، الذي حاجج به المتلقين.

ولهذه الملاحظات، توجهت هذه الدراسة إلى الجانب الإحصائي وهو اللاحق فيها، لتبيّن مدى اتكاء سيبويه على شواهد الفرزدق في كتابه، أكثر من غيره، وهو ما ستتبينه في القراءة الإحصائية.

القسم الثاني: قراءة إحصائية في شواهد الفرزدق النحوية وغيره في كتاب سيبويه

لأجل الوصول إلى تقييم علمي أدق، نستطيع منه الوصول إلى نتائج أدق لإصدار الأحكام العلمية النقدية، جاء هذا القسم الإحصائي من الدراسة، معتمدا على كتاب سيبويه، في رصد واستقصاء وجمع الشواهد النحوية الشعرية للفرزدق وغيرها، لأجل المقارنة بينها، ووضع شواهد الفرزدق في المكانة الحقيقية، من حيث القيمة اللغوية والنحوية في كتاب سيبويه.

وبعد أن قام الباحث بإحصاء هاتيك الشواهد التي تمثل بها سيبويه في كتابه، تبين أن شواهد الفرزدق قد طغت على شواهد سائر الشعراء من حيث عددها، إن صح لنا أن نحيّد الشواهد الشعرية التي لم تنسب إلى قائل وعددها مئة وأربعة وعشرون شاهدا، حيث كان سيبويه يقول: وقال رجل من بني فلان، وقال فلان، وقد تكون الشواهد غير المنسوبة من صنع النحاة أنفسهم، كما أشرنا إليه في سابق الصفحات، لأجل وضع النحو في حده ومجراه، في حين نجد أن شواهد الفرزدق كانت تسعة وخمسين شاهدا شعريا، مما يعني أنه تسيّد على أترابه الشعراء المعاصرين، وكذلك تسيد على الشعراء المتقدمين عليه، وخلص الباحث إلى الجدول الآتي:

جدول رقم (1)

اسم الشاعر	عدد الشواهد	اسم الشاعر	عدد الشواهد	اسم الشاعر	عدد الشواهد
شعراء مجهولون	124	أبو الأسود	4	الطرماح بن حكيم	2
الفرزدق	59	طفيل الغنوي	4	جميل	2
جرير	36	قيس بن الخطيم	4	القتال الكلابي	2
النابغة الذبياني	31	النمر بن تولب	4	قيس بن ذريح	2
الأعشى	29	الأحوص	4	أبو سودة الهجيمي	2
ذو الرمة	28	زيد الخيل	4	عمرو بن الإطنابة	2

النابغة الجعدي	24	أمية بن أبي عائذ	4	كعب بن مالك	2
امرؤ القيس	23	بشر بن أبي خازم	4	الخنساء	2
لبيد	18	خزر بن لوذان	3	عِثير بن لبيد	2
عمر بن أبي ربيعة	17	عبد الرحمن بن حسان	3	السليك بن السلكة	2
الأخطل	16	عمرو بن أحمر	3	الأعور	2
زهير	15	كعب الغنوي	3	دريد بن الصمة	2
الراعي	14	ليلى الأخيلية	3	سحيم عبد بني الحسحاس	2
تميم بن مقبل	14	المغيرة بن حبناء	3	فاختة بنت عدي	2
حسان بن ثابت	14	الربيع بن ضبع	3	إمام بن أقرم النميري	2
المرار الأسدي	12	العجير السلولي	3	الخرنق بنت هفان	2
طرفة بن العبد	9	أوس بن حجر	3	زيد بن نفيل	2
الكميت	8	الأسود بن يعفر	3	المتنخل الهذلي	2
عدي بن زيد	8	حارثة بن بدر	3	النجاشي	2
علقمة بن عبده	8	خداش بن زهير	3	أنس بن عباس السلمي	2
كثير عزة	8	عنترة بن شداد	3	عبد يغوث بن وقاص	2
أمية بن أبي الصلت	8	عمرو بن قميئة	3	أبو قيس بن الأسلت	2

عمرو بن شأس	8	سحيم بن وثيل	3	أبو كبير الهذلي	2
الحطيئة	7	ذو الاصبع العدواني	3	حاتم الطائي	2
أبو ذؤيب الهذلي	7	متمم بن نويرة	3	زياد الأعجم	2
أبو زيد الطائي	7	القطامي	3	المسيب بن علس	2
عمرو بن معد يكرب	7	مسكين الدارمي	3	عمر بن عمار	2
العباس بن مرداس	7	طريف بن تميم	3	عامر بن جوين	2
ابن أحمر الكناني	6	أبو حية النميري	3	ابن الأيهم التغلبي	1
ابن ميادة	6	الحارث بن عباد	2	الأخوص الرياحي	1
ساعدة بن جؤية	6	اللعين المنقري	2	البرجمي	1
مزاحم العقيلي	6	أعشى همدان	2	الجحاف بن حكيم	1
كعب بن جعيل	6	سعد بن مالك	2	الحارث بن ظالم	1
الشماخ	6	عدي بن الرقاع	2	الحارث بن كلدة	1
قيس الرقيات	5	عقيبة الأسدي	2	الحارث بن نهيك	1
كعب بن زهير	5	عنزبن دجاجة المازني	2	العائذي	1
مهلهل بن ربيعة	5	حميد بن ثور	2	العنبري	1
مالك بن خويلد	5	رجل من أزد السراة	2	الفضل بن عبد الرحمن	1
عبد الله بن همام السلولي	5	عمران بن حطان	2	المعلوط بن بدل	1

إن الناظر في هذه الجدول لا يعوزه فهم ألبتة في تبني الرأي القائل: إن لشواهد الفرزدق قيمة أيما قيمة، علمية نحوية كبيرة في كتاب سيبويه، إذ تفوقت على سائر الشواهد الأخرى كمّاً، وهذا ينضاف إلى تفوقها نوعا، كما بينه القسم الأول من هذه الدراسة، ولأجل تقريب المسألة على نحو أدق، لننظر في الرسم البياني الآتي المنبثق عن هذا الجدول:

الرسم رقم(1)

الشواهد	59	36	31	29	28	24	23	18	17	16	15	14* 3	12	9	8* 6	7* 5	6* 6	5* 5	4* 8	3* 21	2* 39	1* 124
800																						
60												**42**			**48**	**35**	**36**	**25**	**32**	**63**	**78**	**124**
50																						
40																						
30																						

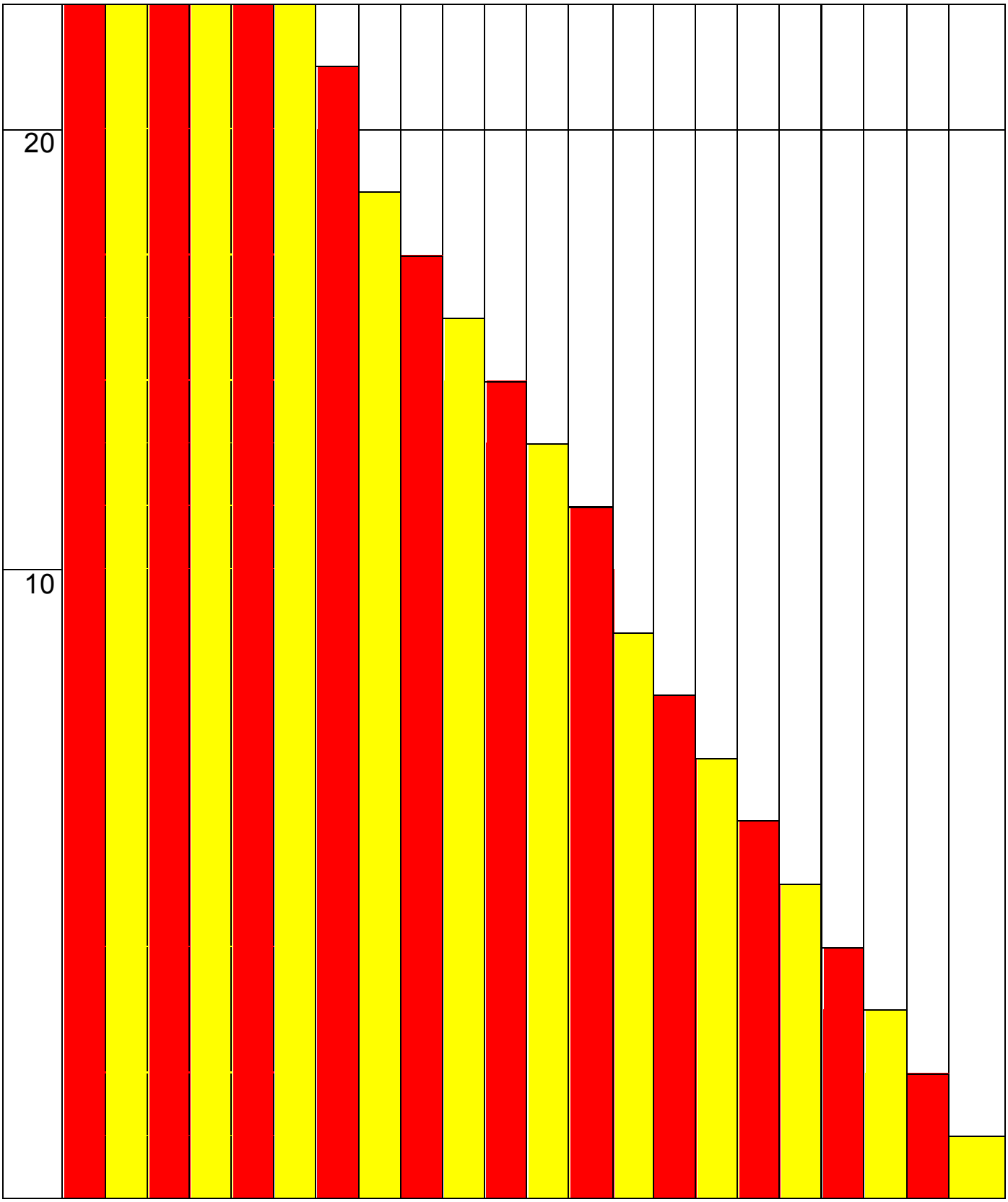
20
10

عدد الشعراء	الفرزدق	جرير	الذبياني	الأعشى	ذو الرمة	الجعدي	امرؤ القيس	لبيد	عمر بن أبي	الأخطل	زهير	3 شعراء	المرار الأسدي	طرفة بن	6 شعراء	5 شعراء	6 شعراء	5 شعراء	8 شعراء	21 شاعرا	39 شاعرا	124 شاعرا

خلاصة هذا الرسم

* عدد الشعراء الذين أسهموا في شواهد النحو الشعرية في كتاب سيبويه (مئتان وواحد وثلاثون) شاعرا، في حين، عدد الشواهد الشعرية (ثمانمئة) شاهد.

* توزعت على النحو الآتي (انظر الجدول رقم 1):

1- مئة وأربعة وعشرون شاهدا لشعراء مجهولين، غير منسوبة.

2- ثمانية وسبعون شاهدا شعريا لـ(تسعة وثلاثين) شاعرا. (انظر الجدول رقم(1).

3- ثلاثة وستون شاهدا لـ(واحد وعشرين) شاعرا. (انظر الجدول رقم(1).

4- اثنان وثلاثون شاهدا لـ (ثمانية) شعراء. (انظر الجدول رقم(1).

5- خمسة وعشرون شاهدا لـ(خمسة) شعراء، (انظر الجدول رقم(1).

5- ستة وثلاثون شاهدا لـ(ستة) شعراء، (انظر الجدول رقم(1).

6- خمسة وثلاثون شاهدا لـ(خمسة) شعراء.(انظر الجدول رقم 1).

7- ثمانية واربعون شاهدا لـ(ستة)شعراء.(انظر الجدول رقم 1).

8- تسعة شواهد لـ(طرفة بن العبد).

9- اثنا عشر شاهدا لـ(المرار الأسدي).

10- اثنان وأربعون شاهدا لـ(ثلاثة شعراء)، (انظر الجدول رقم 1).

11- خمسة عشر شاهدا لـ(زهير).

12- ستة عشر شاهدا لـ (الأخطل).

13- سبعة عشر شاهدا لـ(عمر بن أبي ربيعة).

14- ثمانية عشر شاهدا لـ(لبيد).

15- ثلاثة وعشرون شاهدا لـ(امرؤ القيس).

16- أربعة وعشرون شاهدا لـ(النابغة الجعدي).

17- ثمانية وعشرون اهدا لـ(ذو الرمة).

18- تسعة وعشرون شاهدا لـ(الأعشى).

19- واحد وثلاثون شاهدا لـ(النابغة الذبياني).

20- ستة وثلاثون شاهدا لـ(جرير).

21- تسعة وخمسون شاهدا لـ(الفرزدق)

وبالمقارنة بين هذه الشواهد نجد أن شواهد الفرزدق قد طغت على سائر الشواهد الشعرية الأخرى؛ مما يؤكد حقيقة ما ذهبت إليه هذه الدراسة بأن شأن الفرزدق في مخيال سيبويه كان طاغيا عليه، فسيبويه يعلم أهمية ومكانة الفرزدق اللغوية والنحوية، على مستوى النوع لا الكم فحسب، وتأتي أهميته أيضا إن أخذنا بالاعتبار بأن كتاب سيبويه يعد الكتاب الأول الذي قعد للنحو العربي، مما يعني أن هاتيك الشواهد سيكون لها حضور كبير في مدارات كتب النحو اللاحقة لكتاب سيبويه، وهذا ما كان.

*** الخاتمة**

جاءت هذه الدراسة في مقدمة وتمهيد وقسمين، ناقش مهادها معنى الشاهد النحوي لغة واصطلاحا، فكان من الأول: الخبر القاطع، وكان من الثاني: الاحتجاج وإثبات صحة القاعدة، ثم أشير إلى أنواع الشاهد النحوي بوجازة، من مثل القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكذلك الشعر،

وتناول المهاد أيضا، منزلة الفرزدق وفضله، ومنزلة سيبويه وفضله، بوصف الأول شاعرا مبرزا مبتكرا له سهمة كبيرة في اللغة، وبوصف الثاني صاحب اول مصنف نحوي يقعد للنحو العربي.

وفي القسم الأول من هذه الدراسة، نوقشت المسائل النحوية التي تضمنت شواهد الفرزدق الشعرية التي جاءت في تسع وأربعين مسألة، استعان بها سيبويه ليحاجج المتلقين فكان منها: تعدية الفعل، وجموع التكسير، ومسائل في الحذف كحذف التاء في الفعل، والهاء في الاسم، وحذف اسم لكن كونه ضميرا، والنصب على الاختصاص تعظيما، والفصل بين المضاف والمضاف إليه، ورفع ما حقه النصب، وإظهار الاسم الظاهر وضميره أجود، وتقديم خبر "ما"، ومما ليس مثل كان، والإعمال في اللفظ والمعنى، ونون النسوة بوصفها علامة تأنيث الجمع، ونصب ما حقه الرفع، ومنزلة كم في الخبر،وما يحذف من آخره حرفان لأنهما زيادة واحده، وبمنزلة حرف زائد، ورفع ما حقه النصب على القطع، والنصب على تقدير الفعل المحذوف، وإلغاء كان، وإجراء صلة "مَن" وخبره،وبناء الفعل،والإمالة، والفرق بين فعّل وأفعلَ،والمصدر النائب عن فعله، وكفّ النون، والمعرفة والنكرة، وإضمار "مِن" بعد "كم"، ونصب "غير" على القطع، والحروف العاملة فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده، وتعرّف المضاف إليه، وما يكون فيه الاسم بمنزلة الذي في المعرفة، والمنادى الموصوف بالمضاف، والإضمار على النية، و الواو الثالثة في جمع التكسير والتصغير، و أسماء الأرضين منعها من الصرف، والأسماء التي يجازى بها وتكون بمنزلة الذي، وجمع التكسير على غير الشائع، والشرط الجازم، وجمع التكسير على غير حده، وما حقه الجرّ والرفع، وأبقوه على حالة حده، وحتى الابتدائية، وتخفيف الهمزة، والفاء الناصبة في الجواب، والمثنى على غير حده، وأنْ ليست للجزاء، وإجراء المثنى على أصله، وفتح همزة أنّ، وحمل "إنْ" على معنى الشرط، وكسر همزة "إنّ".

وفي القسم من هذه الدراسة، فقد جُرّد إلى الجانب الإحصائي، وأفضت إلى جدول إحصائي تفصيلي لشواهد الشعر النحوية كافة، للوصول إلى مقارنة أدق بين شواهدالفرزدق الشعرية، وشواهد سائر الشعراء، على مستوى الكم، وأعقب ذلك الجدول رسم بياني، يوضح القيم الرقمية على مستوى أدق، فكان موضحا لعدد الشواهد الشعرية كافة، ولعدد الشعراء الذين أُستشهد بأشعارهم في الكتاب، وسهمة كل منهم فيه.

النتائج والتوصيات

توصلت الدراسة إلى ما هو آت.

1- تعد شواهد الفرزدق في كتاب سيبويه من أكثر الشواهد الشعرية النحوية في كتاب سيبويه، إذ اقتربت من تسعة وخمسين شاهدا، في حين أن مئة وأربعة وعشرين شاعرا أسهموا في مئة وأربعة وعشرين شاهدا شعريا في كتاب سيبويه، لكل منهم شاهد شعري واحد، وهنا تنعقد المقارنة الحقيقية، التي تتفوق فيها شواهد الفرزدق بشكل كبير.

2- لم تتفوق شواهد الفرزدق الشعرية في كتاب سيبويه على مستوى الحجم والإحصاء فحسب، بل تفوقت على مستوى نوع المسائل النحوية.

3- شواهد الفرزدق النحوية جُلُها لم تكن في حدود النحو، بمعنى أنها كانت تتجاوز الحد / الأصل الذي يجب أن يكون عليه السياق النحوي، وإنّ نظرة في ملخص محتوى المسائل المضمن في خاتمة هذه الدراسة؛ لدالة على هذا القول.

4- وجد سيبويه في شواهد الفرزدق ملاذا لما يخرج عن حد النحو، ويبدو أنه هاتيك الشواهد قد سيطرة على مخياله النحوي، فمسوغ مدعاة استخدام هذه الشواهد إنما جاء لبيان توضيح ما يحتمل أكثر من وجه في المسائل النحوية.

5- جاءت هذه الدراسة لتؤكد تلك المقولات النمطية، التي نعتبرها من المبالغات، كما درج ذلك في النقد اللغوي المتقدم، من مثل: لولا الفرزدق لذهب ثلث العربية، وقولته: علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا، إذ أثبتت هذه الدراسة أن الفرزدق استحق هاتيك المقولات، ولم تكن من باب المبالغات.

6- إن خروج شواهد الفرزدق النحوية في كتاب سيبويه على النحو جعله غني المحتوى، فكان مقدمة مهمة في تأويل النحو، ومهادا مؤسسا للفكر النحوي عند العرب.

7- بالنظر في الرسم البياني من هذه الدراسة، فإن الباحث يوصي بدراسة الشواهد الشعرية النحوية في مظان النحو المتقدمة، على اختلاف مدارسها، لا سيما شواهد جرير، والنابغة الذبياني، والأعشى، وذي الرمة، وامرئ القيس، فقد كان لهم سهمة لا بأس بها في شواهد كتاب سيبويه، بعد شواهد الفرزدق.

*** المصادر والمراجع**

القرآن الكريم

(1) الجوهري، اسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط2، بيروت، لبنان، 1979م.

(2) ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي (ت 711هـ/ 1311 م)، لسان العرب، ط1، دار صادر: بيروت، دت.

(3) إبراهيم أنيس آخرون، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، ط 4، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2004م.

(4) الأفغاني، سعيد، من تاريخ النحو، دار الفكر، دط، بيروت، لبنان، دت.

(5) الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبد الستار أحمد فراج ج1، مراجعة لجنة التراث العربي، الكويت، 1965م.

(6) اللبدي، محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط1، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، بيروت، لبنان، 1985 م.

(7) الفراء، أبو زكريا يحيي، معاني القرآن، تحقيق أحمد نجاتي ومحمد علي النجار، دط، دارالكتب المصرية، القاهرة، مصر، 1955 م.

(8) جفال، محمود، الحديث النبوي في النحو العربي، دراسة مستفيضة لظاهرة الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، ودراسة نحوية للأحاديث الواردة في أكبر شروح ألفية بن مالك، ط2، أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1997 م.

(9) العسكري، أبو هلال، كتاب الصناعتين، تحقيق محمد البجاوي، دط، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الباني الحلبي، القاهرة، مصر، 1952 م.

(10) البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه محمد نبيل طريفي، إشراف اميل بديع يعقوب، ج2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دت.

(11) ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، فيات الأعيان وإنباء أبناء الزمان، حققه إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، 1978 م.

(12) البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ط4، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1997م.

(13) ابن سلام، الجمحي، طبقات الشعراء، مع تمهيد للناشر الألماني جوزف هل، مع دراسة عن المؤلف للمرحوم الأستاذ طه أحمد إبراهيم، دط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2001 م.

(14) القيرواني، ابن رشيق، العمدة في صناعة الشعر ونقده، ط1، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، 1963م.

(15) الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1984 م.

(16) السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، كتاب أخبار النحويين البصريين، دط، تحقيق طه محمد الزيني وعبد المنعم خفاجي، الناشر مصطفى الباني الحلبي، مصر، 1966 م.

(17) القوزي، عوض حمد، المصطلح النحوي نشأته حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ط 1، جامعة الرياض، عمادة ؤون المكتبات، شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة، الرياض المملكة العربية السعودية، 1980 م.

(18) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب: كتاب سيبويه، ط3، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1988م.

(19) الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة(100هـ/728م)، شرح ديوان الفرزدق، ط1، عني بجمعه وطبعه والتعليق عليه عبد الله الصاوي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، 1936م.

(20) الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة(100هـ/728م)، ديوان الفرزدق، قدم له الدكتور شاكر الفحام، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، سورية، 1965 م.

(21) ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش أبو البقاء موفق الدين الأسدي الموصلي، شرح المفصل للزمخشري، قدم له الدكتور إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2001 م.

(22) ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، الخصائص، ط4، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1999م.

(23) المبرد، محمد بن يزيد أبو العباس، كتاب المقتضب، ط3، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر، 1994 م.

(24) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

(25) الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ زين الدين المصري، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2000م.

(26) أبو عبيدة، معمر بن المثنى (209هـ)، كتاب النقائض نقائض جرير والفرزدق، دط، باعتناء المستشرق الإنجليزي بيفان، مطبعة بريل، ليدن، 1905م.

(27) ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، معجم مقاييس اللغة، دط، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1979م.

(28) ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، سر صناعة الإعراب، ط1، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، 2000م.

(29) الأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ط1، تحقيق حسن هنداوي

دار القلم، دمشق، ودار كنوز إشبيليا، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٣م.

(30) الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة، ديوان الفرزدق، دط، تحقيق كرم البستاني، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1984م.

(31) الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة، ديوان الفرزدق، ط1، شرحه وضبطه وقدم له الأستاذ علي الفاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1987م.

(32) ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين (ت761هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دط، شرح محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، دت.

(33) الإستراباذي، محمد بن الحسن الرضي نجم الدين (ت ٦٨٦ هـ)، شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب، دط، تحقيق وضبط وشرح محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٧٥ م.

(34) العينى: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين (ت ٨٥٥هـ)، شرح سنن أبي داود، ط1، تحقيق أبو المنذر خالد بن إبراهيم المصري، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999 م.

(35) الدماميني، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، ط1، تحقيق الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، أصله رسالة دكتوراة، ١٩٨٣م.

(36) الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري (ت ١٧٠ هـ)، الجمل في النحو، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط5، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان،١٩٩٥م.

(37) ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨ هـ)، المخصص، تحقيق خليل إبراهيم جفال، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان،١٩٩٦م.، ج5، ص 184.

(38) القزاز القيرواني، محمد بن جعفر القزاز القيرواني أبو عبد الله التميمي (ت ٤١٢ هـ)، ما يجوز للشاعر في الضرورة، حققه وقدم له وصنع فهارسه: الدكتور رمضان عبد التواب، الدكتور صلاح الدين الهادي، دط، دار العروبة- بإشراف دار الفصحى بالقاهرة، الكويت، دت.

(39) ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت 276هـ/ 889م)، الشعر والشعراء، ط1، تحقيق عمر الطباع، دار الأرقم، بيروت، لبنان، 1997م.

(40) ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر، تحقيق محمد عبد الكريم كاظم الراضي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1984م.

(41) ابن خالويه، الحسين بن أحمد أبو عبد الله (ت ٣٧٠ هـ)، كتاب ليس في كلام العرب، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط2، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ١٩٧٩م.

(42) الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (٢٩٦ - ٣٨٤ هـ)، شرح كتاب سيبويه جزء من الكتاب (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال)، تحقيق أطروحة دكتوراة لـ: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، إشراف: د تركي بن سهو العتيبي، الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٨م.

(43) الطبري، أبو جعفر، محمد بن جرير (٢٢٤ - ٣١٠هـ)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، مصورةٌ من تحقيق محمود محمد شاكر، دط، دار التربية والتراث، مكة المكرمة، المملكةالعربية السعودية، دت.

(44) الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى (المتوفى ٧٩٠ هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، ج3، ط1، تحقيق د. عياد بن عيد الثبيتي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 2007م.

(45) ابن عقيل، بهاء الدين، المساعد على تسهيل الفوائد، ط1، تحقيق د. محمد كامل بركات، نشر جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق، دار المدني، جدة، المملكة العربية السعودية، 1405 هـ.

(46) الفارضي، شمس الدين محمد الفارضي الحنبلي (ت ٩٨١ هـ)، شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك، ط1، تحقيق أبو الكميت، محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2018 م.